



التجارة العربية البينية في ظل التحولات العربية والعالمية

التقرير الثامن عشر
للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية
حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

نيسان (أبريل) 2011

المحتويات

تقديم

أولا - التجارة العربية في ظل المشهد العربي والدولي الجديد

- أ. التأثيرات المتوقعة على النمو والتجارة
- ب. الارتفاعات المحتملة في أسعار الغذاء
- ج. التأثيرات المقبلة على التجارة البينية

ثانيا - تداعيات الأزمة العالمية وتأثيراتها على التجارة

- أ. اتجاهات التجارة الخارجية والبينية العربية لعام 2009
- ب. التجارة العالمية في 2009 و2010

ثالثا - نتائج استبيان اتحاد الغرف العربية بشأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

- أ. استبيان 2010/2011
- ب. البيانات العامة للشركات المشاركة في الاستبيان
- ج. نتائج الاستبيان
 - ج. 1) القيود الأساسية البارزة في الاستبيان
 - ج. 2) تكاليف النقل التجاري
 - ج. 3) صعوبة تأشيرات السفر
 - ج. 4) القيود غير الجمركية
 - ج. 5) عدم الالتزام بالإعفاء الجمركي الكامل
 - ج. 6) الرسوم المماثلة للتعريفات الجمركية
- د. المقترحات

رابعاً - ماذا حققت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟

أ. المنطقة بين الواقع والطموح

ب. مستجدات القمم الاقتصادية العربية المتصلة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ج. قمة شرم الشيخ الاقتصادية وتطلعات القطاع الخاص

خامساً - بين حركات التغيير وإجراءات الإصلاح

سادساً - متطلبات المرحلة الجديدة

أ. إصلاح آلية العمل العربي المشترك

ب. أولويات المرحلة الجديدة

ب. 1) تدعيم الربط في البنية التحتية بين البلاد العربية

ب. 2) تحقيق الربط الإلكتروني والتواصل المعلوماتي

ب. 3) إصدار تأشيرة أصحاب الأعمال العرب

ب. 4) تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

سابعاً - الجداول التفصيلية لاستبيان اتحاد الغرف العربية

جدول رقم (1) - بيانات الشركات

جدول رقم (2) - الإعفاء الجمركي والرسوم المماثلة

جدول رقم (3 - أ) - القيود غير الجمركية

جدول رقم (3 - ب) - تابع القيود غير الجمركية

جدول رقم (4) - تكاليف النقل وتأشيرات السفر

جدول رقم (5) - المقترحات

جدول رقم (6) - حصيلة نتائج الاستبيان

تقديم

يصدر التقرير رقم (18) للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية تحت عنوان "التجارة العربية البينية في ظل التحولات العربية والعالمية" في ظل تحولات تاريخية استثنائية ومتلاحقة تمر بها المنطقة العربية، وتطال كافة مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وسيكون للتطورات التي تحصل منذ بداية عام 2011 تأثيرات إيجابية جدا على الاقتصاد العربي في المستقبل بفضل التركيز على تسريع وتيرة الإصلاحات في المنطقة خلال المرحلة الحالية والمقبلة. ذلك أن الدوافع الأساسية التي فجرت الأحداث التي لم يسبق لها مثيل هي في جوهرها دوافع اقتصادية واجتماعية في طبيعتها. والأهداف الرئيسية لها تنشد الحصول على فرص عمل كريمة، وفرص اقتصادية ملائمة، في ظل الحكم الرشيد، والمؤسسات العامة الجديرة بالثقة التي تتسم بالشفافية وتخضع للمحاسبة.

بيد أن الأحداث التي تجري تنطوي على تداعيات قوية على اتجاهات النمو والتجارة في الدول التي تشهد التغيير في خارطة الجيو - سياسية، كما في جميع الدول العربية الأخرى ومختلف دول العالم. ويأتي ذلك في ظل الزيادة الكبيرة في أسعار النفط والغذاء التي تشهدها الأسواق العالمية، والعواقب القاسية للزلازل المدمر في اليابان في مارس 2011، والتي من شأنها أن تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي والتجاري العالمي ليتراجع إلى مستويات أدنى مما كان متوقعا في هذا العام والعام المقبل.

ويتناول هذا التقرير مختلف التأثيرات والتوقعات المحتملة لهذه التطورات، فضلا عن التداعيات المستمرة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وبيّم التقرير أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ضوء نتائج الاستبيان الذي يجريه الاتحاد سنويا، وقياسا بالتطورات على ساحات العمل الاقتصادي العربي المشترك. والغاية هي الوقوف على التطلعات الواقعية والميدانية للقطاع الخاص العربي في سبيل تنمية التجارة العربية البينية وإزالة كافة المعوقات التي لا تزال تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلى جانب تحديد الاحتياجات الفعلية من

الإصلاحات لمواكبة حركات التغيير في المنطقة، وكذلك تحديد الأولويات التي ينبغي التركيز عليها في المرحلة الجديدة.

وقد تم إعداد هذا التقرير من قبل السيدة مي دمشقية سرحال، مديرة البحوث الاقتصادية في اتحاد الغرف العربية. وساعد في تجهيز الملحق الخاص بالاستبيان السيد آدم الملاء، باحث مساعد، الذي ساهم أيضا في تجهيز عدد من الجداول والرسوم البيانية الواردة في التقرير.

أمل أن تحظى هذه المساهمة بالاهتمام الذي تستحقه في ما تعكسه من تحليلات معمقة ومن آراء ومرئيات ميدانية، وما تعبر عنه من تطلعات ينشدها القطاع الخاص العربي في سبيل كسر حلقة الجمود والسير قدما بالمشروع التكاملي العربي.

د. عماد شهاب

الأمين العام

التجارة العربية البينية في ظل التحولات العربية والعالمية

أولا - التجارة العربية في ظل المشهد العربي والدولي الجديد

تشهد المنطقة العربية منذ بداية عام 2011 أحداثا تاريخية تمثل مفترق تحول رئيسي لتونس ومصر واليمن وليبيا وغيرها من بلدان المنطقة. كما يشهد العالم أيضا التدايعات المدوية لزلزال اليابان المدمر الذي حدث خلال شهر مارس من العام ذاته. وفيما تشتعل أسعار الغذاء صعودا في الوقت الذي تتعرض أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى تذبذبات حادة، تتزايد الخشية من حدوث تباطؤ جديد في النمو الاقتصادي العالمي، وما سيليه من تباطؤ مضاعف في التجارة العالمية في ظل تصاعد عدم اليقين تجاه هول الحجم الكبير للتطورات الجارية.

وإن التطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة على أكثر من صعيد، ولا زالت تتكشف يوما بعد يوم، سيكون لها تبعات واسعة النطاق في مختلف أنحاء البلاد العربية والعالم بأسره، وستشمل مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما ستعيد رسم أوضاع واتجاهات النمو والتجارة في المدى القريب والأجل البعيد على حد سواء.

وسيتترك الزلزال المدمر في اليابان وما تلاه من موجات المد البحري العالي العاتية والارتدادات الزلزالية والانفجارات في المفاعلات النووية خلال مارس 2011 تأثيرا ماليا واقتصاديا وتجاريا قويا على الاقتصاد الياباني والعالمي، ناهيك عن التدايعات الصحية الخطيرة للإشعاعات النووية التي ستصيب دائرة واسعة من سكان اليابان والعالم ومخاطر التلوث الإشعاعي المحتمل على مساحات شاسعة وعلى المنتجات والسلع الحيوية والغذائية.

وفي ظل هذه التطورات يتوقع أن يسجل عام 2011 انكماشا في حجم التجارة العربية الخارجية والبينية قد يمتد إلى عام 2012، حيث سيكون تأثير التطورات العربية والعالمية أعمق شأنًا مما جرى بنتيجة تدايعات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ويأتي ذلك بعد أن سجل عام

2010 تحسنا ملحوظا في نمو التجارة العربية بعد التراجع الحاد في معدلات النمو في عام 2009 بتأثير من الركود الكبير في الاقتصاد العالمي.

أ. التأثيرات المتوقعة على النمو والتجارة

سيكون للكارثة الإنسانية المأساوية الهائلة لليابان تأثيرات مدوية على الاقتصاد العالمي، خاصة وأنها تعد ثالث أكبر اقتصاد في العالم، كما تحل في المرتبة الرابعة عالميا في الصادرات السلعية. وستكون الخسائر البشرية هي أكبر الخسائر على الإطلاق، فيما تتوقع مصادر مالية دولية أن تصل الخسائر المادية التي ستكبدها اليابان من جراء الزلزال إلى 235 مليار دولار، أي ما يعادل 4% من الناتج المحلي الإجمالي¹.

وستحدث التطورات المستجدة في عدد من البلدان العربية تأثيرات بالغة في المدى القصير على اقتصاداتها وتجارته، لكن تأثيراتها في المدى المتوسط والبعيد ستكون إيجابية جدا، نظرا للتفاعل الإيجابي الكبير المتوقع للمستثمرين مع استعادة الثقة بالاقتصادات المعنية في إطار التركيز على تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة.

وأدت الأحداث التي جرت في مصر وليبيا إلى رفع أسعار النفط في الأسواق العالمية تحسبا من توسع دائرة الاضطرابات إلى دول نفطية أخرى، خاصة وأن حوالي 1.3 مليون برميل من النفط الليبي ستبقى خارج السوق لفترة طويلة بسبب الأحداث والمعارك التي تحدث في ليبيا، بما يمكن أن يؤثر على الإمدادات والأسعار. ومن ناحية ثانية، فإن التأثير المباشر لزلزال اليابان على أسعار النفط في الأسواق الدولية كان في تخفيضها، علما أن الأسعار ستعاود الارتفاع مجددا مع توقع زيادة كبيرة في الطلب على النفط من جانب اليابان بسبب تعطل مصادر الطاقة النووية والحاجة لتلبية النقص من خلال الاستيراد، وخصوصا من الغاز الطبيعي. ومن شأن حدوث تباطؤ حاد في الاقتصاد الياباني أن يؤدي إلى أضرار قصيرة المدى في أسعار السلع الأولية، لكن الحاجة إلى تعويض فقدان الطاقة النووية اليابانية بأنواع أخرى من الوقود سيعزز الأسعار على المدى المتوسط. وقد خلف زلزال اليابان فجوة آخذة بالاتساع في قدرة البلاد على توليد الكهرباء ويتوقع أن تستمر شهورا، الأمر الذي يندر بأن الانتعاش الاقتصادي سيكون أضعف كثيرا مما كان متوقعا. وسيكون القطاع الصناعي أول الضحايا للآزمات الناشئة عن تداعيات الزلزال المدمر، حيث لن تقتصر الخسائر على اليابان فحسب، بل إنها ستشمل أيضا الدول المرتبطة صناعيا بها في الشرق الأقصى، فضلا عن الشركاء التجاريين الرئيسيين. لكن

الاحتياجات الضخمة لإعادة الإعمار في الأجل القريب والمتوسط ستؤثر إيجابيا في موازنة التراجع في الطلب بشكل عام.

وفي منتصف مارس 2011 حذرت وكالة الطاقة الدولية من حصول تباطؤ في الاقتصاد العالمي ما لم تتراجع أسعار النفط عن مستوياتها، بالرغم من انخفاضها مع التأثيرات المباشرة لزلازال اليابان، علما أنها وصلت في أوج أزمة ليبيا إلى 114 - 120 دولار للبرميل. وتقدر أن يرتفع استهلاك النفط في اليابان بمعدل 200 ألف برميل يوميا إذا ما تم استبدال كامل إنتاج اليابان من الكهرباء من 11 محطة للطاقة النووية إلى المصادر النفطية.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تؤدي زيادة بنسبة 10% في سعر النفط إلى تخفيض النمو العالمي بين 0.2% و 0.7% بعد عام واحد، وربما ينخفض النمو إلى أكثر من ذلك في السنة التالية. ولدى افتراض هذه المعادلة، يتبين أن الزيادة المحققة في سعر النفط بين معدل 90 دولار للبرميل إلى 114 دولار للبرميل توازي 26.60%، بما يمكن أن يؤدي إلى تراجع في النمو السنوي للاقتصاد العالمي إلى ما بين 0.53% و 1.86%. وقياسا على تجربة الأزمة المالية العالمية الأخيرة حيث يقاس التراجع في التجارة الدولية بعامل مضاعف يقارب أربع مرات التراجع الحاصل في معدل النمو، فإنه من المتوقع حدوث تراجع في التجارة الدولية بنسبة تتراوح بين 2.12% و 7.45%.

ب. الارتفاعات المحتملة في أسعار الغذاء

إلى جانب ما سبق من متغيرات مفصلية، هناك تحذيرات جدية من استمرار ارتفاع أسعار الغذاء العالمية بالتزامن مع التراجع السريع لمخزونات الحبوب، مما ينذر بحدوث أزمة غذاء جديدة مثل التي عصفت بالعالم في مطلع عام 2008.

وفي شهر فبراير 2011 ارتفع المؤشر الدولي لأسعار الغذاء للشهر الثامن على التوالي إلى أعلى مستوياته منذ عام 1990، وهو العام الذي بدأ فيه تسجيل المؤشر. وسجلت أسعار جميع السلع الغذائية الأساسية ارتفاعات متفاوتة باستثناء السكر. ويعزى التراجع الحالي في مخزونات الحبوب إلى النمو السريع في الدول النامية وعودة النمو في الاقتصادات المتقدمة، إلى جانب تهافت معظم الدول المستوردة، ومن أهمها الدول العربية، إلى زيادة مشترياتها لتفادي الاحتجاجات التي تشهدها المنطقة العربية، مما لعب دورا هاما في زيادة أسعار المنتجات

الغذائية الأساسية. ولعل من أهم العوامل التي ساهمت في ارتفاع الأسعار الارتفاعات التي لحقت بأسعار النفط الذي قارب من 120 دولارا للبرميل بنهاية فبراير 2011، والذي يؤثر كثيرا في ارتفاع تكاليف النقل والمدخلات الزراعية. لكن يرجح أن يكون العامل الأبرز في التأثير على الأسعار هو الاتجاه إلى الاستعاضة عن الأسواق التي يمكن أن تكون تأثرت بالإشعاعات النووية المتسربة من جراء زلزال اليابان، مثل روسيا، إلى الأسواق البديلة الأخرى. ولا شك أن مجمل هذه التطورات سيكون لها تأثيرات ضارة على نمو الاقتصاد العالمي.

ج. التأثيرات المقبلة على التجارة البينية

كما سبقت الإشارة، يتوقع أن تؤثر التطورات الجارية على التجارة العربية الخارجية والبينية لعامي 2011 و2012 قبل أن تستعيد زخمها مجددا في السنوات التالية، حيث هناك تفاؤل كبير بحركة انتعاش واسعة في المستقبل في الاستثمار والتجارة نتيجة تعزيز عناصر الثقة للمستثمرين والتجار بشكل عام.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموع حصة الدول التي شهدت اضطرابات مثلت نسبة 15.7 من إجمالي الصادرات العربية البينية لعام 2009، بواقع نسبة 11.1% لمصر، و2.4% لتونس، و1.4% لليبيا، و0.8% لليمن². كما مثلت حصة هذه الدول الأربع من إجمالي الواردات العربية البينية للعام ذاته نسبة 14.7%، منها 7.5% لمصر، و3.7% لليمن، و2.4% لتونس، و1.1% لليبيا³.

وتشكل الصادرات العربية البينية لمتوسط الفترة 2005 - 2009 حصة وازنة من إجمالي الصادرات الخارجية في كل من مصر بنسبة 14.8%، واليمن بنسبة 13.5%، وتونس بنسبة 9.1%، مقابل نسبة 2.4% لليبيا⁴. وقد شكلت نسبة الواردات البينية إلى إجمالي ما تستورده هذه الدول للفترة ذاتها معدلات بلغت 41.3% في اليمن، و11.6% في مصر، و8.9% في تونس، و4.3% في ليبيا⁵.

ثانيا - تداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على التجارة

أ. اتجاهات التجارة الخارجية والبيئية العربية لعام 2009

تأتي التطورات الجديدة بعد النكسة الكبيرة التي شهدتها الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية، والتي تأثرت بها التجارة العربية إلى حد كبير، ولاسيما بسبب التراجع الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية. فقد تراجعت قيمة الصادرات الإجمالية العربية بشكل حاد من 1068 مليار دولار عام 2008 إلى حوالي 726 مليار دولار عام 2009، أي بنسبة 32% تقريبا. وفي المقابل تراجعت المستوردات الإجمالية العربية بنسبة 14.4% من 7.5 مليار دولار عام 2008 إلى 603 مليار دولار عام 2009.

أما الصادرات العربية البيئية، فقد سجلت تراجعا بنسبة 19.7% من 93 مليار دولار عام 2008 إلى 74.7 مليار دولار عام 2009، في مقابل تراجع في الواردات العربية البيئية بنسبة 19.5% من 83.8 مليار دولار إلى 67.5 مليار دولار للفترة ذاتها.

وتستحوذ الصادرات من الوقود والمعادن على نسبة 70.8% من إجمالي الصادرات العربية الخارجية لعام 2009، فيما تشير المعلومات المتوفرة أنها بلغت نسبة 27.3% من إجمالي الصادرات العربية البيئية لعام 2008. وقد بلغ متوسط الصادرات البيئية من المصنوعات نسبة 51.3% لمتوسط الفترة 2004 - 2007، علما أنه بلغ 54.2% عام 2008. أما الصادرات البيئية من السلع الزراعية فبلغت نسبة 14.8% من إجمالي الصادرات البيئية لمتوسط الفترة 2004 - 2007، مقارنة مع نسبة 15.2% لعام 2008.

تشكل المصنوعات حوالي نصف الصادرات العربية البيئية

ونظرا لأن الانخفاض الحاصل في الصادرات الخارجية كان أكبر مما حصل للصادرات البيئية، ارتفعت حصة التجارة العربية البيئية من نسبة 8.7% عام 2008 إلى 10.3% عام 2009.

ويبين الجدول التالي التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات السلعية البيئية العربية لعام 2009. ويلاحظ استئثار السعودية لوحدها بنسبة حوالي 40% من إجمالي الصادرات العربية البيئية، يليها الإمارات بنسبة 15.65%، مصر بنسبة 11.06%، وسورية بنسبة 5.97%،

حيث تمثل حصة هذه الدول الأربع نسبة 72.32%. أما بالنسبة إلى الواردات العربية البينية، فيعتبر العراق السوق الرئيسي بنسبة 20.33%، يليه السعودية بنسبة 9.33%، والإمارات بنسبة 9.23%، ثم سلطنة عمان بنسبة 7.8%، ومصر بنسبة 7.42%، والبحرين بنسبة 6.51%، والأردن بنسبة 6.48%.

الصادرات والواردات السلعية البينية للدول العربية
(مليون دولار، 2009)

الصادرات البينية	نسبة من إجمالي الصادرات البينية العربية	الواردات البينية	نسبة من إجمالي الواردات البينية العربية	
29611.3	39.64%	6385.8	9.33%	السعودية
11691.2	15.65%	6315.2	9.23%	الإمارات
8257.9	11.06%	5075.4	7.42%	مصر
4460.4	5.97%	2163.4	3.16%	سورية
2881.6	3.86%	5337.6	7.80%	عمان
2598.2	3.48%	4432.0	6.48%	الأردن
2533.8	3.39%	4457.5	6.51%	البحرين
1786.7	2.39%	2937.2	4.29%	قطر
1782.1	2.39%	2937.2	4.29%	الكويت
1760.6	2.36%	1600.6	2.34%	تونس
1546.8	2.07%	1887.9	2.76%	لبنان
1354.6	1.81%	1525.9	2.23%	الجزائر
1069.6	1.43%	751.0	1.10%	ليبيا
866.0	1.16%	1865.0	2.73%	السودان
861.7	1.15%	13909.4	20.33%	العراق
673.6	0.90%	3774.5	5.52%	المغرب
618.6	0.83%	2512.7	3.67%	اليمن
298.3	0.40%	395.6	0.58%	الصومال
40.1	0.05%	105.7	0.15%	جيبوتي
4.0	0.01%	54.7	0.08%	موريتانيا
74697.1	100%	68424.3	100%	المجموع

المصدر: مستخلص من: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.

وفي ما يلي جدول يبين اتجاهات الصادرات والواردات العربية البينية.

اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية
(2009)

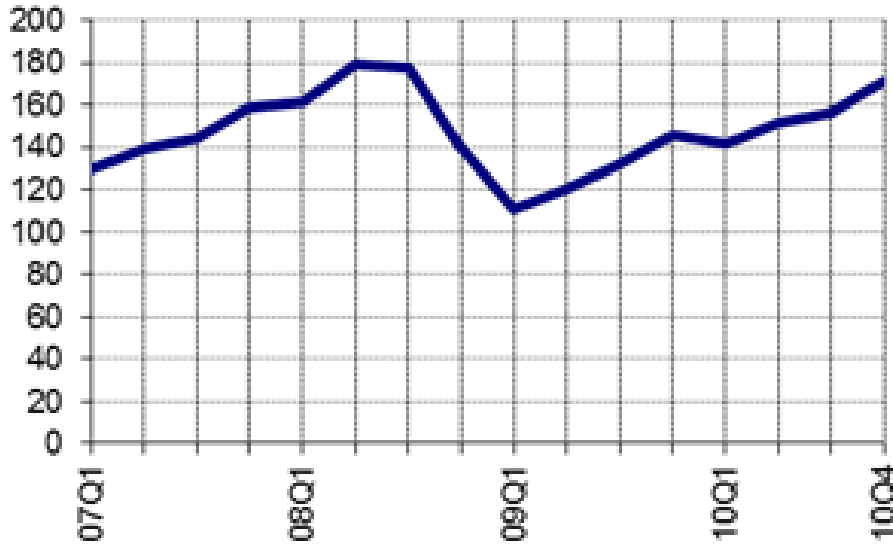
(مليون دولار)

المجموع	أخرى	اليمن	موريتانيا	المغرب	مصر	ليبيا	لبنان	الكويت	قطر	عمان	العراق	الصومال	سورية	السودان	السعودية	جيبوتي	الجزائر	تونس	البحرين	الإمارات	الأردن		
																						الأردن	
2598.2	38.8	38.8	0.1	10.3	88.4	39.3	178.6	70.7	64.7	34.6	856.9	0.4	210.7	67.0	532.4	0.8	99.1	33.7	26.5	206.4		صادرات	
4432.0	0.0	14.4	0.0	34.2	860.2	1.3	112.1	67.1	9.5	19.3	126.7	0.9	306.9	12.6	2438.6	0.0	1.3	19.2	75.6	332.1		واردات	
																						الإمارات	
11691.2	16.0	1330.5	1.1	143.4	379.0	64.8	173.9	661.7	1127.0	2950.7	0.0	49.2	1308.4	465.0	2126.4	38.7	118.9	47.2	420.1		269.2	صادرات	
6315.4	0.0	266.3	0.0	35.5	314.9	156.9	308.7	282.4	1260.8	39.9	3.5	150.9	326.1	176.0	2161.1	10.2	1.3	16.9	464.6		339.4	واردات	
																						البحرين	
2533.9	0.0	8.8	0.0	40.0	39.5	8.4	143.8	176.3	148.3	330.1	0.2	0.0	11.0	50.7	857.5	0.0	59.9	12.1		612.7	34.6	صادرات	
4457.6	0.0	0.8	0.1	1.1	6.6	0.0	18.2	55.1	65.6	60.8	0.0	6.0	25.2	0.0	3744.4	0.0	0.0	15.1		421.0	37.6	واردات	
																						تونس	
1760.5		1.5	17.5	209.1	81.7	830.9	12.2	2.0	6.5	1.0	4.1	0.0	28.7	0.7	26.2	0.9	450.7		14.5	55.0	17.3	صادرات	
1600.6		2.7	2.1	65.8	167.3	559.1	9.5	47.1	9.0	2.7	0.0	0.0	10.1	12.7	107.5	0.2	499.9		8.9	71.8	24.2	واردات	
																						الجزائر	
1354.6	0.0	0.8	2.0	379.9	399.3	11.1	3.8	4.5	1.5	0.7	0.1	0.0	4.2	0.0	18.5	0.0		492.3	0.0	33.3	2.6	صادرات	
1526.1	8.2	0.4	0.1	114.8	536.0	0.7	90.3	6.6	6.4	4.8	0.2	0.0	59.0	1.1	156.8	0.0		324.4	13.3	86.5	116.5	واردات	
																						جيبوتي	
40.1	0.0	8.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	22.0	0.2	0.1		0.0	0.0	0.0	8.9	0.0	صادرات	
105.6		15.2		0.2	0.0		0.4	0.0	0.0	28.1	0.0	1.2		0.0	14.6		0.0	0.9	0.0	44.0	1.0	واردات	
																						السعودية	
29611.2	0.0	872.4	12.9	1941.8	3437.6	177.9	312.7	1151.8	1270.5	535.5	441.0	16.3	586.9	468.8		875.8	81.6	96.4	7241.7	6732.4	3357.2	صادرات	
6385.6	2.5	135.6	0.1	162.2	1117.2	0.1	197.9	232.5	95.2	351.0	0.1	12.3	390.8	108.9		97.4	7.3	62.8	881.7	2152.8	377.2	واردات	
																						السودان	
866.0		22.8	0.0	0.0	54.8	2.0	12.3	1.1	0.7	0.2	48.8	0.0	17.9		198.0	3.7	0.8	10.0	0.0	477.9	15.0	صادرات	
1864.9	0.1	31.5	0.0	1.1	460.1	5.7	25.7	20.1	34.0	38.2	0.0	0.3	52.9		564.7	7.1	10.9	0.5	11.2	526.9	73.9	واردات	
																						سورية	
4460.5		118.3	10.8	21.9	441.4	194.1	212.1	273.6	77.6	0.1	644.7	1.0		61.0	1218.2	0.0	281.4	92.5	16.9	264.8	530.1	صادرات	
2163.5		4.8	0.3	35.4	229.9	20.6	178.5	83.6	23.1	21.8	207.9	0.9		12.3	771.1	18.6	22.6	8.4	50.8	314.4	158.5	واردات	
																						الصومال	
298.4	0.0	66.6	0.0	0.0	1.1	0.0	1.0	8.6	2.6	21.4	0.0		0.0	0.1	11.5	1.1	0.2	0.0	5.6	178.3	0.3	صادرات	
395.6	0.0	0.0	38.7	0.0	0.1	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	47.8		0.2	0.0	15.0	246.7	0.0	0.0	0.0	46.3	0.5	واردات	
																						العراق	
861.8	0.0	0.0	0.0	93.6	3.9	0.0	3.9	0.0	0.0	0.0		0.0	744.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.9	11.7	صادرات	
13909.4	0.0	79.8	0.0	0.0	707.0	0.0	224.3	0.0	0.0	133.0		0.0	10617.5	0.0	0.0	0.0	319.3	3.8	0.0	0.0	1824.7	واردات	
																						عمان	
2881.6		114.5	0.4	4.7	124.3	2.8	11.0	42.6	331.0		112.4	105.5	33.5	29.6	380.3	8.7	5.3	2.5	48.8	1494.3	29.4	صادرات	
5337.5		114.5		1.3	113.7	0.0	13.8	215.4	134.6			63.4	14.4	0.0	623.0	2.9	1.2	0.8	109.6	3902.0	26.9	واردات	
																						قطر	
1786.8	0.0	4.0	0.0	27.4	21.5	0.7	5.7	20.4		13.3	0.7	0.1	32.4	24.3	219.6	0.0	7.8	9.4	54.1	1338.8	6.6	صادرات	
1967.3	0.0	1.3	0.0	4.3	76.1	6.5	66.8	68.9		96.8	0.1	2.1	30.7	0.1	671.6	0.0	2.2	2.4	103.5	792.8	41.1	واردات	
																						الكويت	
1782.1	0.0	391.3	0.0	32.2	143.6	0.3	48.8		81.8	60.4	0.0	0.0	262.2	13.9	253.3	0.0	2.4	38.5	46.7	308.3	98.4	صادرات	
2937.0	0.0	174.6	0.3	9.1	47.4	0.0	75.4		22.9	92.4	0.0	8.7	450.1	0.9	1182.3	0.0	35.3	9.4	159.2	602.6	66.4	واردات	
																						لبنان	
1546.8	137.9				74.6				77.4	79.5		270.8		225.5		242.9					332.8	105.4	صادرات
1887.9	346.8			7.4	420.7	7.2			104.0					233.7		309.9				7.4	261.2	189.6	واردات
																						ليبيا	
1069.6		0.0	0.0	64.2	85.3		22.3	0.0	5.8	0.2	0.0	0.0	202.9	14.4	5.7	0.0	2.6	536.3	0.0	129.3	0.6	صادرات	
751.1		0.4	0.0	14.4	65.5		8.9	0.2	0.4	41.0	0.0	0.0	149.5	1.4	26.7	0.0	10.8	381.8	3.9	30.1	16.1	واردات	
																						مصر	
8257.9	82.6	443.5	5.1	360.9		990.2	443.4	198.1	262.6	147.2	370.4	23.1	833.1	566.8	1337.9	28.0	366.8	255.2	41.2	561.9	939.9	صادرات	
5075.5	1.4	72.6	9.7	44.6		212.6	91.6	1158.1	38.9	52.8	2.4	0.3	317.9	44.0	2027.5	15.7	379.9	48.2	45.4	438.6	73.3	واردات	
																						المغرب	
673.5	0.6	47.2	45.3		106.9	42.4	35.0	8.6	5.2	1.5	3.7	0.0	51.9	6.3	28.9	0.9	129.6	82.6	2.7	34.9	39.3	صادرات	
3774.6	0.0	0.0	0.8		372.4	47.0	28.1	28.5	43.6	7.1	640.0	0.1	38.9	0.1	1425.7	0.0	698.4	226.3	21.8	180.5	15.3	واردات	
																						موريتانيا	
4.0	0.0	0.0		0.4	2.3	0.0	0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.7	0.0	0.2	0.0	صادرات	
54.7	0.0	0.2		16.5	2.3	0.1	0.2	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.7	0.0	7.1	0.0	3.0	5.9	0.0	17.9	0.5	واردات	
																						اليمن	
618.6	0.0		0.3	0.0	27.5	1.6	2.6	58.2	4.0	18.5	11.5	57.7	7.5	3.4	155.2	19.2	2.5	3.4	0.7	232.3	12.5	صادرات	
2512.6	0.0		0.0	3.4	144.3	0.0	11.9	202.5	16.1	171.5	0.3	42.6	59.8	5.2	695.4	12.5	0.1	1.5	10.8	1086.2	48.5	واردات	

ب. التجارة العالمية في 2009 و 2010

انعكست الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي في الربع الرابع من عام 2008 بكامل ثقلها على جميع اقتصادات العالم في عام 2009، وأحدثت ركودا شاملا أدى إلى حدوث أكبر تراجع في التجارة الدولية منذ أكثر من 70 عاما. وكانت المؤشرات الأولية لهذه الأزمة قد أحدثت تراجعا في نمو التجارة الدولية من 6.4% عام 2007 إلى 2.1% عام 2008. لكن الركود الكبير الذي أحدثته الأزمة أدى إلى انكماش في التجارة بمعدل 12.2%. وتشير التقديرات إلى تحسن أداء التجارة العالمية خلال عام 2010، خصوصا بعد أن بدأت معدلات النمو والتجارة في التحسن اعتبارا من النصف الثاني من عام 2009 بعد أن كانت قد سجلت معدلات تراجع قياسية خلال النصف الأول من العام. ولكن التحسن المسجل لعام 2010 والبالغ نسبة 22% بقي أقل من المستوى المطلوب لتجاوز الانحدار المسجل سابقا، وفقا لما يبين الشكل البياني التالي.

الصادرات السلعية الدولية
الربع الأول لعام 2007 لغاية الربع الرابع لعام 2010
(100=2005)



المصدر: منظمة التجارة العالمية

وقد كان التراجع في قيمة التجارة الدولية في عام 2009 أعلى بكثير من التراجع الذي حدث في حجمها. ذلك أن منظمة التجارة العالمية تشير إلى أن التجارة الدولية سجلت انخفاضا

من حيث القيمة المقاسة بالدولار الأميركي بنسبة 22.6%، في مقابل انخفاض في الحجم بنسبة 12.2%⁶. وقد حدث ذلك بسبب التراجع الكبير الذي لحق بأسعار النفط والسلع الأولية بنتيجة الركود الكبير والشامل. أما بالنسبة إلى الناتج الإجمالي العالمي، فقد سجل انكماشاً بنسبة 2.3% في عام 2009 اعتبر الانخفاض الأول منذ الحرب العالمية الثانية⁷. ولذلك جاء التأثير المضاعف للتراجع في النمو والتجارة الدوليين في إحداث تباطؤ حاد في الاقتصاد العالمي لم يشهد له نظير منذ الركود الكبير في مطلع القرن الماضي.

ومن المتوقع أن تكون معدلات النمو في التجارة الخارجية للدول العربية لعام 2010 أعلى من المعدل العالمي بسبب التحسن المضطرب المسجل في سعر النفط، حيث يقدر أن تكون الصادرات الخارجية قد ازدادت بنسبة 27% مقارنة مع نسبة 22% للتجارة الدولية⁸.

ثالثاً - نتائج استبيان اتحاد الغرف العربية بشأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أ. استبيان 2011/2010

جريا على عادته في كل عام، قام اتحاد الغرف العربية بتعميم الاستبيان الخاص بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لعام 2011/2010 على شريحة واسعة من الشركات والجهات المعنية بالتجارة العربية البينية وبخدمات النقل والشحن بين البلاد العربية، إلى جانب الشركات المعنية بالخدمات التجارية المالية، وبما يغطي مختلف النشاطات الاقتصادية للتجارة البينية في المنتجات الأولية والصناعية والزراعية وفي الخدمات.

ويهدف الاستبيان إلى استطلاع القيود والمشاكل التي تواجهها الشركات العربية المعنية بالتجارة العربية البينية والوقوف على سير التقدم بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على أرض الواقع.

وقد لحظ الاستبيان الجديد تطورا لجهة مسميات ومصطلحات المعوقات، إلى جانب اختصاره تسهيلا للمشاركة فيه. وتضمنت البيانات كل من:

- جدول رقم (1) - البيانات العامة للشركات: اسم الشركة، نوع التجارة، قطاع النشاط التجاري، حجم وقيمة النشاط التجاري سنويا، وسيلة النقل، البريد الإلكتروني.

- جدول رقم (2): مدى تطبيق الإعفاء الجمركي الكامل بنسبة 100%، ومدى إلغاء الرسوم المماثلة للتعريفات الجمركية.
- جدول رقم (3): القيود الجمركية (تشمل السيطرة على الأسعار، القيود المالية، قيود التراخيص، مراقبة الكميات، الاحتكار، القيود الفنية، وطول مدة العبور).
- جدول رقم (4): تكاليف النقل، وتأشيرات السفر.
- جدول رقم (5): المقترحات
- جدول رقم (6): حصيلة نتائج الاستبيان

ب. البيانات العامة للشركات المشاركة في الاستبيان

شارك في الاستبيان 60 شركة من 9 دول عربية تشمل كل من مصر (24)، اليمن (14)، الأردن (5)، فلسطين (5)، سلطنة عمان (4)، الإمارات (3)، الكويت (2)، لبنان (1)، السعودية (1)، وشركة لم تذكر اسمها والدولة المقر.

ومعظم الشركات المشاركة معنية بالتصدير (40)، مقابل (28) للاستيراد، و(7) لإعادة التصدير، و(7) لخدمات النقل والشحن، علماً أن معظمها يعنى بأكثر من نشاط تجاري. كما أن معظمها ناشط في مجال تجارة المصنوعات (37)، مقابل (13) لتجارة المواد الخام، و(6) للتجارة الزراعية، و(4) لخدمات النقل والشحن، و(4) للخدمات المالية.

أما بالنسبة إلى وسيلة النقل المستخدمة، فيأتي في المقدمة النقل البري والنقل البحري بمجموع (46) و(45) على التوالي، و(32) للنقل الجوي.

ج. نتائج الاستبيان

ج. 1) القيود الأساسية البارزة في الاستبيان: تعكس النتائج قيوداً أساسية تواجه التجارة العربية البيئية في مجال تكاليف النقل التجاري وصعوبة الحصول على تأشيرات السفر، بما يؤكد على النتائج السابقة للاستبيان في الأعوام الماضية. كما تبرز النتائج القيود على التجارة من جراء عدم توفير الإعفاء الجمركي الكامل، والقيود غير الجمركية، وبالأخص منها الممارسات الاحتكارية، والقيود على التراخيص، ومراقبة الكميات، والسيطرة على الأسعار، والقيود الفنية.

وفي ما يلي جدول يبين نسبة الردود السلبية للشركات المشاركة في الاستبيان بالنسبة لكافة البنود.

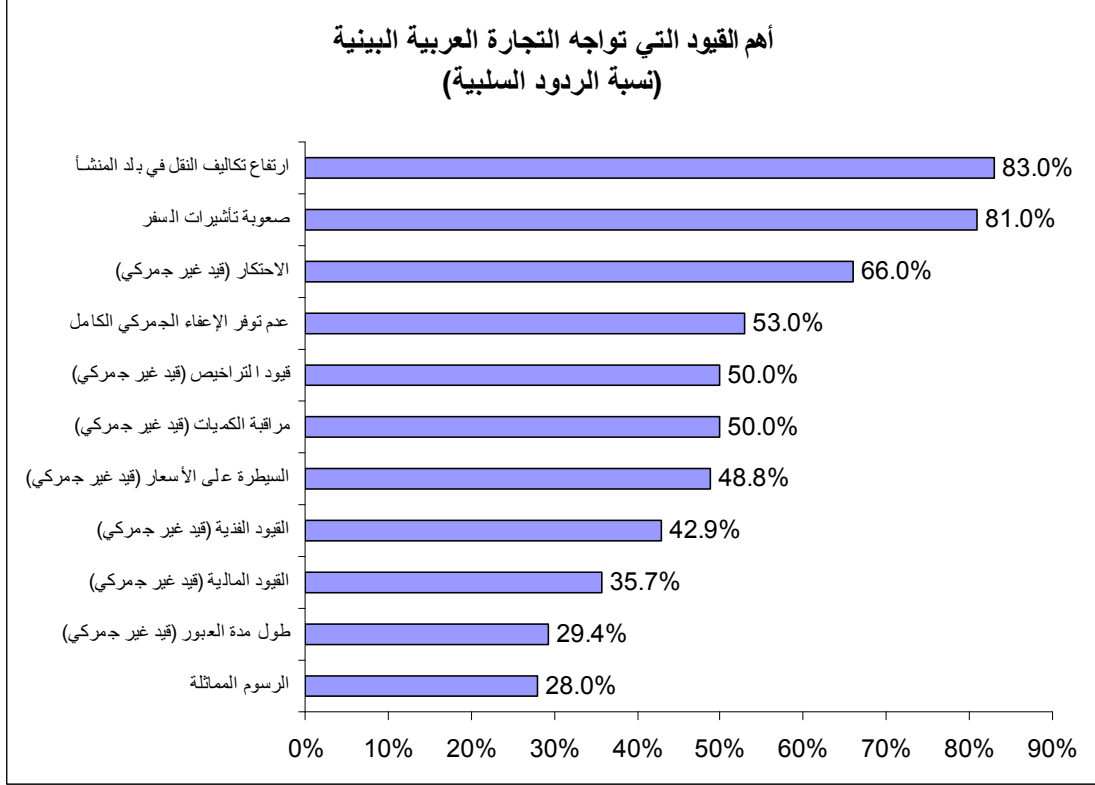
الردود السلبية كما وردت في استبيان اتحاد الغرف العربية
لعام 2011/2010

53%	عدم توفر الإعفاء الجمركي الكامل
28%	الرسوم المماثلة
	القيود غير الجمركية
66%	الاحتكار
50%	قيود التراخيص
50%	مراقبة الكميات
48.8%	السيطرة على الأسعار
42.9%	القيود الفنية
35.7%	القيود المالية
29.4%	طول مدة العبور
	ارتفاع تكاليف النقل
83%	بلد المنشأ
69%	البلد المصدر إليه
56%	بلد العبور
50%	البلد المستورد منه
81%	صعوبة تأشيرات السفر

المصدر: مستخلص من استبيان اتحاد الغرف العربية لعام 2011/2010.

كما يبين الشكل البياني التالي الترتيب النسبي للقيود، حيث يأتي في المرتبة الأولى من حيث الردود السلبية تكاليف النقل في بلد المنشأ بنسبة 83%، يليه صعوبة تأشيرات السفر بنسبة 81%، ثم القيود الناشئة عن الاحتكار بنسبة 66%، وعدم توفر الإعفاء الجمركي الكامل بنسبة 53%، والقيود على التراخيص بنسبة 50%، ومراقبة الكميات أيضا بنسبة 50%، والسيطرة على

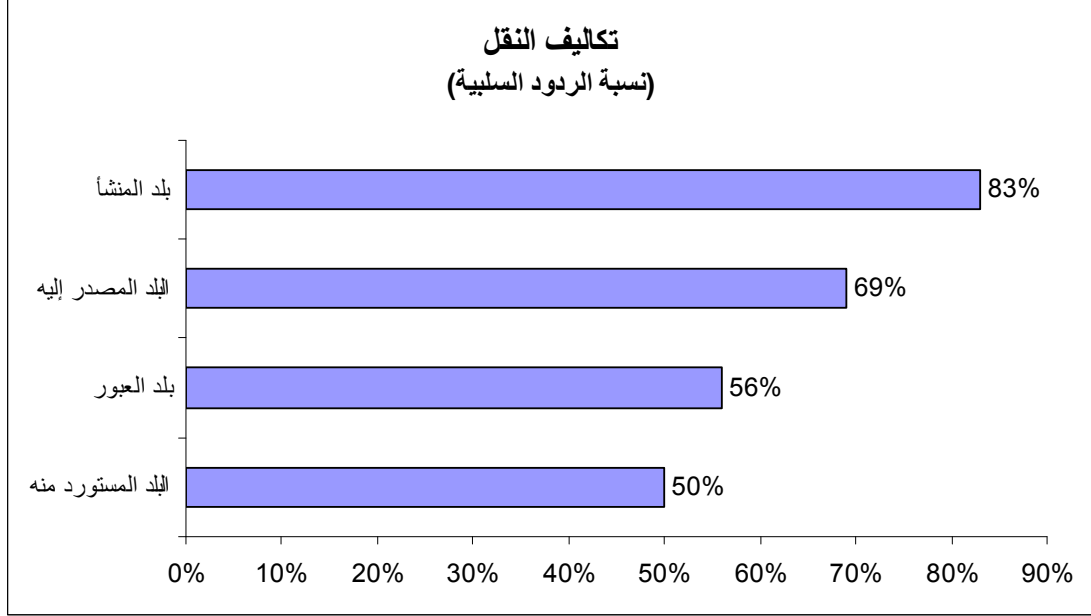
الأسعار بنسبة 48.8%، والقيود الفنية بنسبة 42.9%، والقيود المالية بنسبة 35.7%، وطول مدة العبور بنسبة 29.4%، والرسوم المماثلة للتعريفات الجمركية بنسبة 28%.



ج. 2) تكاليف النقل التجاري: يبرز الاستبيان أن مشكلة تكاليف النقل تحل في المرتبة الأولى بالنسبة للقيود التي تواجه التجارة العربية البينية، علماً أن الردود السلبية تأثرت بمستويات الأسعار والتكاليف في الدول التي وردت منها الردود. وقد بلغت نسبة الردود السلبية درجة عالية جداً بالنسبة لتكاليف النقل في بلد المنشأ التي بلغت 83%، كما بلغت 69% لتكاليف النقل في البلد المصدر إليه، و56% لبلد العبور، و50% للبلد المستورد منه. وتشمل هذه التكاليف كل من تكاليف النقل المباشرة، مثل الشحن والتأمين، والتكاليف غير المباشرة، مثل الجرد والتخزين، إلى جانب تكاليف المعابر الحدودية على الوثائق ومن جراء التأخير والعرقلة.

وتعود الأسباب الرئيسية لارتفاع تكاليف النقل التجاري حسبما أفاد المشاركون بالاستبيان إلى ارتفاع أسعار الوقود، وارتفاع تكاليف الشحن، وكذلك ارتفاع كل من رسوم العبور، وكلفة التأمين، وكلفة النقل الداخلي، مع دفع ضرائب إضافية مثل الضرائب على السائقين والشاحنات،

والمبالغة في تكاليف النقل البحري، وارتفاع أسعار الصرف، فضلا عن ضآلة عدد وسائل الشحن وضعف المنافسة بينها في موازنة الطلب عليها، وعدم وجود خطوط نقل تجاري منتظمة.



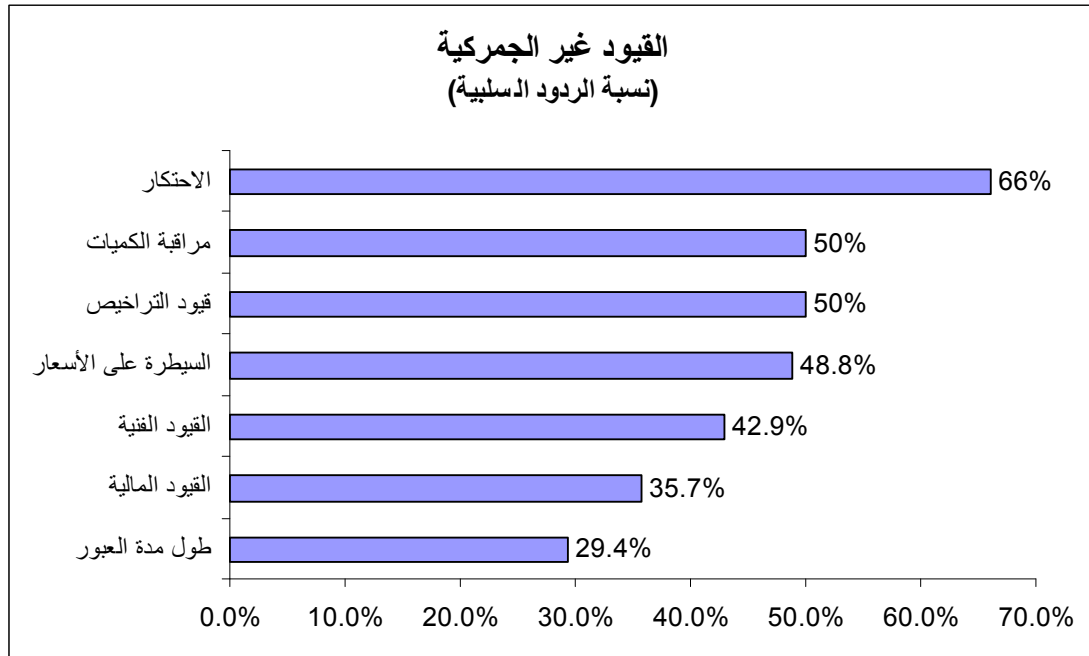
ج. 3) صعوبة تأشيرات السفر: حل هذا القيد في المرتبة الثانية بعد تكاليف النقل التجاري، وبلغت نسبة الردود السلبية نسبة عالية جدا عند 81%، حيث أكثر ما تتركز الصعوبات بالنسبة لدول الخليج العربية. كما اشتكى بعض المشاركين في الاستبيان من طول الوقت المستغرق للحصول على التأشيرة، بما يؤدي إلى تأخير العمل وارتفاع التكاليف.

ج. 4) القيود غير الجمركية: يبرز في هذا المجال تصدر القيد الناشئ عن الاحتكار ومنع دخول بعض السلع، حيث بلغت نسبة الردود السلبية 66%. وأشارت بعض الردود إلى وجود هذه المشكلة في كل من المغرب ومصر وسوريا. وحل في المرتبة الثانية قيود التراخيص بنسبة ردود سلبية بلغت 50%، مع إشارة المشاركين إلى ارتفاع التكلفة وطول الوقت المستغرق للحصول عليها. وجاء قيد مراقبة الكميات بنفس المرتبة عند 50% للردود السلبية، مع إشارة عدة شركات يمنية إلى وجود قيود كمية على المنتجات الزراعية، وأشارت شركة إلى مواجهة قيود كمية من السعودية، فيما أشارت شركة أخرى إلى مواجهتها من مصر. وحل في المرتبة الرابعة قيد السيطرة على الأسعار بنسبة 48.8%، حيث حدد بعض المشاركين عددا من الدول التي تمارس هذا القيد.

وخلت القيود الفنية في المرتبة الخامسة، لكنها كانت من أكثر البنود التي استفاد المشاركون في تحديد تفاصيلها التي شملت كل من الصعوبات الناجمة عن عدم وجود مواصفات موحدة بين البلاد العربية، والمبالغة في المواصفات وشروط شهادة المنشأ، والقيود على الشهادات الصحية، وتكرار الإجراءات مع الجهات المستوردة، والتأخير في الجمارك للكشف والمعينة، والقيود والتأخير في المختبرات، وإضافة شروط مفاجئة لدى وصول السلع إلى المنافذ الجمركية.

أما بالنسبة إلى القيود المالية، فخلت في المرتبة السادسة بنسبة 35.7%، مع إشارة عدد من الشركات إلى ارتفاع عمولة الحوالات المالية مع وجود مبالغة في بعض الأحيان.

وفي المرتبة السابعة بالنسبة للقيود غير الجمركية حل القيد الناشئ عن طول مدة العبور بنسبة 29.4% للردود السلبية، وهو القيد الذي يؤدي أيضا إلى ارتفاع كبير في تكاليف النقل والشحن التجاري. واشتكى عدد من المشاركين من تكرار الإجراءات عند كل منفذ جمركي والتعقيدات على المستندات، والتأخير الناجم عن التنزيل وإعادة التحميل والمعينة في ظل ضعف استخدام وسائل التكنولوجيا والحواسيب.



ج. 5) عدم الالتزام بالإعفاء الجمركي الكامل: بلغت نسبة الردود السلبية 53%، حيث قام العديد من المشاركين بتحديد الدول غير الملتزمة، حسبما يرد في الملحق الإحصائي.

ج. 6) الرسوم المماثلة للتعريفات الجمركية: يلاحظ أن هذا القيد احتل المرتبة الأدنى بين مختلف القيود الواردة في الاستبيان عند نسبة 28% للردود السلبية.

د. المقترحات: يلاحظ تناسق في المقترحات المقدمة من حيث تركيزها على تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والالتزام بالاتفاقيات المعقودة بين الدول العربية، مع التأكيد خصوصا على ما يلي:

- تسهيل الحصول على تأشيرات السفر.
- إلغاء نظام الكفيل.
- معالجة أسباب ارتفاع تكاليف وأجور النقل التجاري، مع تطوير وتنويع شبكات النقل بين الدول العربية.
- وضع مواصفات قياسية موحدة للسلع والمنتجات العربية.
- تسريع عمليات التخليص الجمركي في إطار المنطقة.
- الاعتماد الفعلي لشهادة المنشأ العربية، والسماح باعتمادها لمنتجات المناطق الحرة.
- الترويج للسلع والمنتجات العربية وتنظيم المعارض المشتركة.
- تطوير وتنويع الإنتاج العربي وتعزيز المحتوى التكنولوجي في المنتجات والسلع والاهتمام بالجودة.
- عدم السماح بمنع استيراد أي منتج عربي والحد من الاحتكار.
- تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإدارات الجمركية.
- توفير دليل تطبيقي حول التشريع الجمركي في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- فتح الحدود وإلغاء التعريفات وكافة القيود وتحرير الأفراد والسلع والمنتجات على غرار الاتحاد الأوروبي.
- تفعيل الاتفاقيات بين الدول العربية والالتزام بها وفقا لجدول زمنية محددة، ووضع آلية لفرض عقوبات على الدول غير الملتزمة.
- توسيع العمل المشترك بين الدول العربية واستثمار الإمكانيات والطاقات والخبرات والتكنولوجيا للنهوض بمستوى التكامل الاقتصادي والتجاري، انطلاقا من التوحيد التدريجي في القوانين في شتى المجالات.

رابعاً - ماذا حققت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟

أ. المنطقة بين الواقع والطموح

إن البلدان العربية تتمتع بإمكانيات وموارد اقتصادية وبشرية لزيادة وتنمية حركة التجارة في ما بينها. لكن هذه الإمكانيات لم تترجم بالشكل الكافي عبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي من المفترض أن تحدث تأثيرات نوعية في تنمية التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية بصورة أكبر مما هو عليه الحال حالياً. وكان من المنتظر أن تنعكس بشكل مباشر في تنمية التجارة وبشكل غير مباشر في تنمية حركة الاستثمار وفي خلق فرص العمل المتزايدة، وعلى النحو الذي يؤدي بالنتيجة إلى مزيد من النمو لجميع الدول العربية على المستوى الفردي كما على مستوى المجموعة بصورة عامة. فالتجارة العربية البينية لا تتجاوز أكثر من نسبة 12% في أحسن الأحوال، علماً أنها تقدر حالياً عند نسبة 8% لعام 2010، بالرغم من اكتمال تنفيذ معظم متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ عام 2005.

صحيح أن هناك تقدم في مجال التعاون الاقتصادي العربي، خصوصاً في ما اتخذ من تسهيلات وإجراءات أدت إلى زيادة في حجم التبادل التجاري البيني، لكن ذلك يبقى دون الإمكانيات الفعلية للبلاد العربية ومواردها الاقتصادية والبشرية.

وتشير مؤشرات صادرة عن البنك الدولي إلى تقدم نسبي في إجراءات تسهيل التجارة عبر الحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما بين عامي 2007 و2010، وفقاً لما يبين الجدول التالي.

التقدم المحقق في الاستيراد والتصدير
في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين عامي 2007 و2010⁹

2010	2007	
6.4	7.5	عدد الوثائق المطلوبة للتصدير
7.5	8.6	عدد الوثائق المطلوبة للاستيراد
20	25	الوقت المستغرق للتصدير (يوم)
24	32	الوقت المستغرق للاستيراد (يوم)

المصدر: مستخلص من البنك الدولي، Doing Business 2011

كما يظهر الجدول التالي بعض التفاصيل عن التحسينات في عدد من الدول العربية لتسهيل التجارة عبر الحدود خلال عام 2010/2009.

أهم الإجراءات المتخذة عام 2010/2009 لتسهيل التجارة عبر الحدود

البلدان	الإجراء التجاري
البحرين، مصر، تونس، الإمارات	إدخال أو تحسين تبادل البيانات الإلكترونية
مصر، فلسطين	تحسين في الإدارات الجمركية
البحرين، السعودية	تطوير الإجراءات في المرافئ
-	تخفيض عدد الوثائق التجارية
مصر	إدخال أو تحسين نظام التفتيش بناء على المخاطر
-	إدخال أو تحسين نظام النافذة الواحدة
-	تحسين مستوى تطبيق الاتفاقيات التجارية

المصدر: مستخلص من المصدر السابق.

ولكن واقع الحال أن هناك عددا من العقبات الجوهرية التي ما تزال مستمرة ويعاني منها القطاع الخاص. كما تعاني البلاد العربية من ثغرات بنيوية تعرقل التقدم في عملية التكامل التجاري والاقتصادي بالشكل المرتجى، وتعرقل أيضا التجارة الخارجية للدول العربية بشكل عام. فتجارة البلاد العربية مع العالم تشهد تقلصا عما كانت عليه قبل ربع قرن من الزمن، باستثناء النفط الذي يشهد الآن ارتفاعا في أسعاره في الأسواق العالمية. والسبب الرئيسي لذلك يعود إلى الحواجز التي تواجه التصدير والاستيراد من وإلى البلاد العربية، سواء مع الدول الأجنبية أم على صعيد التجارة العربية البينية، مما يؤخر ويحد من تعزيز الإمكانيات التجارية، وبالتالي لا يشجع القطاع الخاص على تعزيز استثماراته في هذا المجال.

ومن المهم النظر إلى عمق المشكلة في ما بعد القيود الجمركية. ذلك أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تهدف إلى أبعد من ذلك، حيث تشكل هذه القيود جانبا معينا من مجموعة العوامل التي تساهم في كفاءة وكلفة التجارة، وفي الغالب تكون تأثيراتها على الأداء الإجمالي متواضعة قياسا بغيرها من العوامل المؤثرة بذلك. وغالبا ما تشكل القيود الإدارية والمؤسسية والتشريعية العبء الأكبر وتؤدي إلى تهميش التأثيرات الإيجابية المحققة من تخفيض أو إزالة التعريفات الجمركية. وفي المقابل، فإن ما تتخذه الحكومات لتحسين الإجراءات الجمركية ومعالجة الاختلالات التجارية الناجمة عن تباين المواصفات والمقاييس ومشاكل النقل له تأثيرات إيجابية جدا على أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وهذه المسألة مهمة جدا بالنظر إلى الهدف الأساسي لمنطقة التجارة الحرة، من حيث كونها جزءا من برنامج تحرير شامل يستهدف زيادة معدلات التنمية عن طريق زيادة التجارة، وكذلك زيادة فرص الاستثمار والعوامل الجاذبة للاستثمارات العربية والدولية. ذلك أن ارتفاع كلفة التجارة هي من أهم العوامل المثبطة للاستثمار إلى جانب تأثيراتها السلبية في تقييد قدرات القطاع الخاص المحلي على التكامل مع سلاسل الإنتاج الدولية. ومن دون اتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيض تكاليف التجارة بين الدول الأعضاء في المنطقة، والعمل الجدي على تنفيذ هذه الإجراءات، فإن الفوائد المحققة ستبقى هامشية وغير فعالة لتحقيق الغايات الأساسية من المنطقة.

والأهمية المحورية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي أنها المحطة الأساسية التي يتمحور عندها حاليا المشروع التكاملي العربي. ولا بد من إنجازها للتمكن من الانتقال إلى مراحل أكثر تقدما في المسار التكاملي الضروري لتعزيز فرص التجاوب مع التطلعات في التنمية

الاقتصادية والاجتماعية. وهذا الأمر صار أكثر إلحاحا في الظرف الراهن الذي يشهد تصميميا قويا من مختلف القوى المجتمعية العربية لتحسين أوضاعها على كافة المستويات. والمقاربة السليمة لا تقتصر على المستوى الوطني للدول بحد ذاتها، بل تحتاج إلى مقاربة عربية مشتركة لأن الاحتياجات تتجاوز قدرات الدول بمفردها مهما علا شأنها، ناهيك عن أن الجهد المشترك له مردود مضاعف عن الجهود الفردية لكل دولة من الدول.

ب. مستجدات القمم الاقتصادية العربية المتصلة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

لم تتطرق قمة شرم الشيخ الاقتصادية التي عقدت في يناير 2011 إلى المشكلات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بل تجاوزتها بالدعوة إلى تحقيق المزيد من الخطوات للاستعداد إلى إطلاق الاتحاد الجمركي العربي في عام 2015. لكن هناك مشروعات عربية لها صلة مباشرة وغير مباشرة في مستقبل التجارة العربية البينية، ومن أهمها المشروع الذي أقرته قمة الكويت الاقتصادية لعام 2009 لتحقيق الربط في السكك الحديدية بين الدول العربية، وكذلك مشروع الربط الطرقي بينها الذي تم إقراره في قمة سرت 2010. ومع أن هذين المشروعين لا يزالان في المراحل الأولية ويحتاجان إلى الكثير من الوقت للتنفيذ، غير أنهما يمثلان خطوة أساسية ونوعية على الطريق السليم لتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ذلك أن ضعف الترابط ووجود ترددي في البنية التحتية لعدد من الدول العربية يمثل حاليا أهم المعوقات التي تواجه حركتي التجارة والاستثمار بين البلاد العربية وله تأثيرات كبيرة ومباشرة في ارتفاع تكاليف الإنتاج والتجارة وضعف تنافسيتهما.

وتتمثل الخطوة الإضافية التي أحرزتها قمة شرم الشيخ الاقتصادية في مجال الربط في البنية التحتية العربية في ما يعرف بـ "مشروع الربط البحري بين الدول العربية". وتدعو القرارات الخاصة بالموضوع الدول العربية إلى تطوير الموانئ الرئيسية، ودعم وتشغيل خطوط نقل بحري بينها وتوفير التسهيلات للناقل البحري العربي، وإنشاء قواعد بيانات وطنية لشبكة معلومات مشتركة، وإصدار التشريعات اللازمة لتقنين عمل شركات النقل المتعدد الوسائط ودراسة إمكانية توحيد النماذج المنظمة لنقل البضائع. (ق.ق: 19 د. ع (2) - ج 3 - 2011/1/19). ولكنه لا يبدو مما ذكر أن هذه القرارات تتطوي على أي مشروع، بل هي مجرد دعوة للدول العربية والمؤسسات المعنية لتهيئة البيئة المناسبة لذلك.

ج. قمة شرم الشيخ الاقتصادية وتطلعات القطاع الخاص

لقد كان القطاع الخاص يتطلع لأن تركز قمة شرم الشيخ الاقتصادية على متابعة ما تم تحقيقه من قرارات القمة السابقة، وأن تقف على الصعوبات الواقعية التي تواجهها، بما فيه القيود والعراقيل التي لا تزال تواجه حركة التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بهدف اتخاذ كل ما من شأنه أن يساهم في وضع تلك القرارات على سكة التنفيذ الفعلية من خلال الخروج بقرارات واضحة وصريحة ومشفوعة بآليات تنفيذية وبجدول زمني محدد للتطبيق.

كما كان من المؤمل أيضا أن تناقش قمة شرم الشيخ موضوعات النقل وتسهيل انتقال السلع والأفراد بين البلاد العربية. ومن الأكد أن بحث هذه الموضوعات يكون أكثر فعالية لو تم أيضا البحث في أسباب تأخر مشروعات الربط في البنية التحتية بهدف وضع الحلول العملية لها، ولا سيما بالنسبة إلى مشروع الربط البري العربي بالسكك الحديدية.

كما كان من المؤمل أن تهتم القمة بالقضايا التي طرحها القطاع الخاص العربي، ممثلا بالاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، بشكل فعلي وجاد عوضا عن الاكتفاء بالإعراب عن الارتياح لنتائج منتديات رجال الأعمال والمجتمع المدني والشباب التي عقدت في إطار القمة، وفقا لما جاء في "إعلان القمة". وتتضمن الأمور الأساسية التي طالب بها الاتحاد ما يلي:

1. الإسراع بإبرام اتفاقية عربية لتسهيل الحصول على تأشيرات السفر للتجار والصناعيين وأصحاب الأعمال العرب.
2. إزالة كافة القيود الإدارية والفنية المرتبطة بإجراءات الجمارك والمعابر الحدودية لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمهيدا للاتحاد الجمركي العربي ومن ثم السوق العربية المشتركة.
3. تفعيل آلية فض المنازعات لمعالجة القيود التي تواجه التجارة العربية البينية، وخصوصاً منها القيود غير الجمركية.
4. سرعة الانتهاء من مفاوضات تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.

5. تطوير منظومة النقل العربية بكافة أنماطه سواء الطرقى أو السككي أو الجوى أو البحري لرفع كفاءة التبادل التجاري وتعزيز تنافسيته.
6. دعوة الدول العربية، وبالتنسيق في ما بينها، إلى وضع نظم حديثة، من قوانين وآليات، للمشاركة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، بما يشجع استقطاب استثمارات القطاع الخاص إلى مشروعات البنية التحتية للطرق والسكك والكهرباء وغيرها من الاختصاصات البنيوية الحيوية.
7. تسهيل حركة انتقال الأفراد والعمال، بما يعزز فرص التوظيف وخلق مجالات العمل الجديدة والمنتامية.

والأمر يحتاج إلى العودة مجدداً إلى قمة الكويت الاقتصادية نصاً وروحاً، خصوصاً وأنها ركزت أن يكون القطاع الخاص شريكاً أساسياً فيها لا مجرد ضيف عليها. وقد كانت هذه القمة في توقيتها ونتائجها بمثابة إعادة إحياء لعملية التكامل بين البلاد العربية على أسس واقعية وحديثة، وبما يتجاوب مع تطلعات مجتمعات الأعمال العربية إلى اهتمام رسمي قوي بالمشروع التكامل العربي في إطار دور رائد للقطاع الخاص العربي في مشاريع التنمية والتكامل. وانعكس ذلك بمجموعة واسعة من القرارات لعل أهمها اعتبار "القطاع الخاص العربي ركيزة للعمل الاقتصادي والتنموي المشترك"، وإناطته "مهمة تعزيز مشاركته في تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة بالتعاون مع جامعة الدول العربية".

أما بالنسبة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد حددت قمة الكويت الاقتصادية خمس وسائل لتحقيق أهدافها، بالتوازي مع تحقيق التكامل الإنتاجي، وهي: إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع العربية البينية، زيادة كفاءة التجارة البينية، إعداد مواصفات موحدة للسلع العربية تتوافق مع المواصفات الدولية، واستكمال المفاوضات لتحرير التجارة البينية في الخدمات. كما دعت إلى وضع خطة قصيرة الأجل كان يفترض أن يتم إنجازها خلال الفترة 2009 - 2010 بهدف إزالة العقبات التي تواجه تطبيق المنطقة، وبناء القدرات للدول الأقل نمواً، وتكثيف متابعة التطبيق، واستكمال البنية المؤسسية لها.

خامسا - بين حركات التغيير وإجراءات الإصلاح

لا شك أن التغييرات التي حدثت وتحدثت في المنطقة العربية منذ مطلع عام 2011 وحبست معها أنفاس العالم بأسره تطرح العديد من التساؤلات حول مدى فعالية وجدية الجهود التي بذلت للإصلاح والتكامل الاقتصادي والتجاري العربي خلال الفترة الماضية، ومدى التأثير الحقيقي لها. ومع أن لجميع لأحداث التي جرت جذورا قوية في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، فإنها كانت بعيدة كل البعد عن مؤشرات التقدم بالإصلاحات الاقتصادية التي تصدر عن عدد من المراجع الدولية. والمفارقة أن الدول التي سجلت مراتب عالية في مستويات الإصلاح لتسهيل التجارة، كما حال مصر وتونس، كانت من أوائل الدول التي شهدت الثورات. وذلك يستدعي التساؤل حول مدى جدية هذه المؤشرات، بل مدى التطبيق السليم للإصلاحات السابقة، وبما يضمن أن تستفيد منها كافة الفئات المعنية بعيدا عن الاحتكار والتمييز.

وباختصار، يمكن القول أن ما يحدث قد فتح صفحة جديدة في التاريخ العربي المعاصر، وستكون وما سيليهها من صفحات مختلفة كثيرا عن كل ما سبقها، فيما العودة إلى الوراء صارت من المستحيلات. وهناك الكثير من الأمور التي ينبغي استكمالها في الدول التي شهدت الثورات، كما في غيرها من الدول العربية التي تسارع اليوم إلى تطبيق حزم متنوعة وغنية من الإصلاحات التي تتوخى تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطن العادي.

وأيا يكن مستوى الإصلاحات والدرجات التي ستصل إليها وتفاوتها في البلاد العربية، فإن الهدف الأساسي منها يجب أن يكون تحقيق النمو والتنافسية وخلق فرص العمل وإتاحة المجالات والفرص للجميع. وما لم تتحقق هذه الغايات، فإما أن تكون الإصلاحات ناقصة، أو أنها لا تمضي في الطريق المستهدفة لها. وبالنسبة إلى القطاع الخاص العربي بالتحديد، فإن الإصلاحات يجب أن تستهدف في المقام الأول تخفيف العبء عن كاهل كل الشركات، الصغيرة منها والكبيرة، المحلية منها والأجنبية، وكذلك الشركات والمؤسسات الريفية والمدنية.

سهولة التجارة عبر الحدود (2010) وفقا للبنك الدولي

كافة الاستيراد	الوقت المستغرق	عدد وثائق الاستيراد	كافة التصدير	الوقت المستغرق	عدد وثائق التصدير	سهولة التجارة		
						2010	2009	
439	4	4	456	5	4	1	1	سنغافورة
542	7	5	521	7	4	3	5	الامارات
686	17	5	580	13	5	18	23	السعودية
698	12	6	613	12	6	21	29	مصر
858	17	7	773	13	4	30	40	تونس
995	15	6	955	11	5	33	32	البحرين
911	18	5	836	19	5	38	34	جيبوتي
657	20	7	735	21	5	46	41	قطر
1335	18	7	825	14	7	77	71	الأردن
1000	17	10	700	14	7	80	72	المغرب
890	17	9	766	14	9	88	123	عمان
1200	35	7	1000	26	5	95	95	لبنان
1225	40	6	1310	23	6	111	92	فلسطين
1217	19	10	1060	17	8	113	109	الكويت
1625	21	9	1190	15	8	120	118	سوريا
1475	25	9	1129	27	6	123	120	اليمن
1428	23	9	1248	17	8	124	122	الجزائر
1057	21	10	1073	30	10	135	133	جزر القمر
2900	46	6	2050	32	6	143	142	السودان
1523	42	11	1520	39	11	163	163	موريتانيا
3650	83	10	3550	80	10	179	180	العراق

المصدر: محتسب من عدة بيانات عن الدول العربية World Bank, Doing Business 2011

سادسا - متطلبات المرحلة الجديدة

أ. إصلاح آلية العمل العربي المشترك

من المتوقع أن تساهم التغييرات الجذرية التي حدثت في الخريطة الجيو - سياسية للمنطقة العربية في إحداث تأثيرات اقتصادية إيجابية كبيرة على المدى المتوسط والطويل، سواء على مستوى التنمية في البلدان المعنية أم في البلدان العربية الأخرى التي ستجد لزاما عليها مراجعة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية لتدارك احتياجات مجتمعاتها ومتطلبات التنمية المتوازنة. ولكن التحولات لن تخلو من تداعيات هامة ومؤثرة من الخسائر الاقتصادية على المدى القصير، سواء على المستويات المحلية والعربية والدولية.

ومن المنتظر أن تتأثر التجارة العربية البينية حاليا وفي المدى المتوسط بما يحدث من تطورات في المنطقة العربية. ويأتي ذلك فيما بالكاد بدأت التجارة العربية تنفض عنها التداعيات القاسية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

ومجمل هذه الأمور تستدعي عملا عربيا مشتركا جادا يركز على اتخاذ خطوات إضافية فعالة لكسر حلقة الجمود في التجارة العربية البينية التي لا تزال تعاني من القيود غير الجمركية. ومن المهم جدا تسريع مفاوضات تحرير تجارة الخدمات العربية البينية، نظرا للأهمية النسبية لتجارة الخدمات في البلاد العربية. كما من الضروري الآن تحرير حركة انتقال الأفراد وخصوصا أصحاب الأعمال والمستثمرين بين البلاد العربية، والتعجيل في تجهيز اتفاقية عربية بهذا الشأن، بما يعزز حرية الحركة للتنقل والتجارة والاستثمار، وينمي فرص التوسع الاستثماري وإقامة المشروعات الجديدة، ويخلق بالتالي مجالات العمل الجديدة والمتنامية.

ومن المفارقة حقا أن تتعثر خطوات التعاون الاقتصادي العربي بينما تتقدم مشروعات التعاون الإقليمي مع دول غير عربية، بالرغم من توفر الإطار الذي يمكن أن يدفعه قدما على أعلى مستوى قيادي. ومع أن المشاركة في منظومات إقليمية لا تحول بالضرورة دون تطوير منظومة عربية للتكامل الاقتصادي، ولكن الخشية هي أن يكون التعاون العربي في مرتبة ثانوية عن المنظومات الإقليمية التي تتقدم بسرعة لافتة.

والأمر يستدعي إعادة نظر شاملة واتخاذ الإصلاحات الضرورية في آلية العمل العربي المشترك. ذلك أن الخسائر لا تقتصر على تبيد فرص ومكاسب ممكنة يوفرها التعاون الاقتصادي الفعلي والعملية لتحقيق كيان اقتصادي عربي يلبي تطلعات الشعوب والمجتمعات العربية ويؤثر في العالم مثلما يتأثر به، بل تتطوي أيضا على خسائر أكبر لم تكن منظورة وترتبت عن الاستهانة بالمتطلبات المحقة والمشروعة للشعوب العربية.

ب. أولويات المرحلة الجديدة

تعكس نتائج استبيان اتحاد الغرف العربية أن القيود الأساسية التي تواجه التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتمثل بما يلي:

1. ارتفاع تكاليف النقل التجاري بسبب ضعف ترابط البنية التحتية بين البلاد العربية من جهة، والقيود التي تواجه التجارة العربية البينية على المنافذ الحدودية من جهة أخرى.
2. صعوبة الحصول على تأشيرات السفر بين الدول العربية لأصحاب الأعمال.
3. القيود غير الجمركية، وبالأخص منها الممارسات الاحتكارية، والقيود على التراخيص، ومراقبة الكميات، والسيطرة على الأسعار، والقيود الفنية.

وبناء عليه من المهم إيلاء الأولوية حاليا لتدعيم الربط في البنية التحتية بين البلاد العربية على المستويين المادي البنيوي والافتراضي الإلكتروني، والعمل على تسهيل تنقل أصحاب الأعمال بين البلاد العربية، والسعي الجدي لإزالة القيود غير الجمركية التي من شأنها أن تثبط إمكانيات تنمية التجارة العربية البينية إلى حد كبير.

والمطلوب تحديدا ما يلي:

ب. 1) تدعيم الربط في البنية التحتية بين البلاد العربية

1. تنفيذ مشروعات الربط الطرقي البري والسككي والبحري والجوي والكهربائي وفي الغاز التي أقرت من قبل القمم الاقتصادية العربية، وفقا لجداول زمنية معلنة ومحددة.

2. أهمية مشاركة القطاع الخاص العربية في تمويل وتنفيذ وإدارة هذه المشروعات الحيوية، والتي سيكون لها تأثير مباشر وقوي على حركة التجارة العربية البينية وعلى كفاءتها التنافسية، كما سيكون لها أيضا تأثير غير مباشر على حركة الاستثمار البيني وكذلك على حركة الاستثمار الخارجي الوافد إلى المنطقة.
3. أن تبادر الحكومات العربية، وبالتنسيق في ما بينها، إلى وضع نظم حديثة، من قوانين وآليات، للشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، بما يشجع استقطاب استثمارات القطاع الخاص إلى مشروعات البنية التحتية للطرق والسكك والكهرباء وغيرها من الاختصاصات البنيوية الحيوية.
4. التركيز على تطوير المنافذ والمعابر الحدودية للدول العربية بما يسهل حركة انسياب التجارة العربية البينية، وكذلك حركة انتقال الركاب.

ب. 2) تحقيق الربط الإلكتروني والتواصل المعلوماتي

1. إقرار تطوير نظام شامل للتبادل الإلكتروني في إطار الإدارات الجمركية، بوضع نظام معلوماتي جمركي متكامل، حيث إن تبادل البيانات الورقية في التعاملات التجارية بين الدول تعيق انسياب التجارة بشكل كبير.
2. مواعاة التشريعات والقوانين مع متطلبات حرية تداول المعلومات التجارية وتعزيز التجارة الإلكترونية بين الدول العربية في إطار من التنسيق بين وزارات النقل والاتصالات والتجارة.
3. بناء شبكة معلومات مشتركة لقطاع النقل العربي يمهد لعملية الربط وسرعة إدارة العمليات وتوفير القاعدة لبناء النقل "الذكي" العربي، وتعزيز إنشاء قواعد بيانات وطنية.

ب. 3) إصدار تأشيرة أصحاب الأعمال العرب

1. إبرام اتفاقية عربية لمنح أصحاب الأعمال والتجار والصناعيين العرب بطاقة تسهل انتقالهم بين الدول العربية.

ب. 4) تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

1. إدخال آلية فض المنازعات حيز التنفيذ لمعالجة القيود غير الجمركية التي تواجه التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
2. التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية التي لم يتم الاتفاق عليها بعد.
3. وضع صيغة مناسبة لمعاملة منتجات المناطق الحرة الوطنية في إطار المنطقة.
4. تسريع مفاوضات تحرير التجارة العربية البينية في الخدمات
5. تسريع العمل لاعتماد قانون جمركي موحد يؤسس لإطلاق الاتحاد الجمركي العربي في عام 2015، تمهيدا للوصول إلى السوق العربية المشتركة عام 2020.

المصادر

- ¹ مصادر البنك الدولي، مارس 2011.
- ² محتسب من: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.
- ³ المصدر السابق.
- ⁴ المصدر السابق.
- ⁵ المصدر السابق.
- ⁶ **WTO, World Trade Report 2010**
- ⁷ المصدر السابق.
- ⁸ تقديرات اتحاد الغرف العربية بناء على النمو المسجل في التجارة في الربع الرابع من عام 2010 ومقارنته بمعدل النمو في التجارة العالمية.
- ⁹ البنك الدولي، **Doing Business 2011**

جدول رقم (1) - بيانات الشركات

البلد	اسم الشركة	نوع التجارة	قطاع النشاط التجاري				حجم وقيمة النشاط التجاري سنويا		وسيلة النقل			البريد الإلكتروني
			مواد خام	صناعة/زراعة	خدمات نقل وشحن	خدمات مالية	الكمية/السنة	القيمة/السنة	عمال وموظفين	البر	الجو	
الأردن	شركة الذهب الصافي	استيراد	نعم				200 طن		نعم	نعم	نعم	
الأردن	شركة سما للصناعات الغذائية	تصدير	نعم					120	نعم	نعم	نعم	
الأردن	شركة البتراء للمواد الغذائية والاستثمار	نعم	نعم				350 ألف دولار	55	نعم	نعم	نعم	
الأردن	شركة الشمس للألمنيوم	نعم	نعم				1.1 مليون دولار	8	نعم	نعم	نعم	
الأردن	شركة حيدر مراد وأولاده للاستثمار	نعم					30 مليون دولار	250	نعم	نعم	نعم	issa.murad@jocc.org.jo
الإمارات	كارجيل	نعم	نعم				300 مليون دولار	130 ألف	نعم	نعم	نعم	
الإمارات	دوهر الشرق الأوسط		نعم				2.5 مليون طن	2500	نعم	نعم	نعم	
الإمارات	United Arab Shipping Co.		نعم		نعم		50,000 طن	39	نعم			waleed.alabdulqader@uasc.net
السعودية	شركة الربيع						850 مليون دولار	1000	نعم	نعم	نعم	
مصر	رويال لوجيستيك							150	نعم	نعم	نعم	
مصر	الشركة الوطنية لخدمات نقل							450	نعم	نعم	نعم	
مصر	شركة مصطفى حافظ المكاوي وشركاه	نعم					0.73 مليون دولار	30	نعم	نعم	نعم	
مصر	المصرية للتنمية والتجارة	نعم					300 طن					
مصر	الفيروجو للأسمدة المختصة	نعم	نعم				86 مليون دولار	1000	نعم	نعم	نعم	
مصر	مجموعة شركات لونا	نعم	نعم				60 مليون دولار	1000	نعم	نعم	نعم	
مصر	Alexandria Spinning and Weaving Co .	نعم	نعم				188 ألف دولار	2436				expot@spinalex.com
مصر	المكتب الهندسي للإنشاءات والعمارة "انجك"	نعم	نعم				6 مليون دولار	52				
مصر	البيت الفرنسي للأثاث	نعم	نعم				0.5 مليون دولار	400	نعم	نعم	نعم	
مصر	Hagrpotra for Import & Export	نعم	نعم				60 مليون دولار	49	نعم	نعم	نعم	hagrass@hagrpotra.com
مصر	موبيك للصناعات المتكاملة	نعم	نعم				45 مليون دولار	1800	نعم	نعم	نعم	
مصر	شركة الدلتا للحلويات والصناعات الغذائية						3.8 مليون دولار	460	نعم			
مصر	شركة الحديد والصلب المصرية	نعم					276 مليون دولار	13256	نعم	نعم	نعم	eisc@idsc.net.eg
مصر	Multi M Group	نعم	نعم				18 مليون دولار	1200	نعم	نعم	نعم	Ghada.Emad@multimgroup.com
مصر	Helwan Diesel Engines Co	نعم	نعم				38 مليون دولار	2400	نعم	نعم	نعم	helwan909@yahoo.com
مصر	شركة السويس لمهمات السلامة المهنية	نعم	نعم				5 مليون دولار	475	نعم	نعم	نعم	info@ssoegypt.com
مصر	المنزرة لدباغة الجلود	نعم	نعم				8.5 مليون دولار	200	نعم	نعم	نعم	
مصر	الشركة المصرية للغذاء (فرح غروب)	نعم	نعم				12 مليون دولار	7500	نعم	نعم	نعم	
مصر	ساندن انتركول مصر لصناعات التبريد	نعم	نعم				2.73 مليون دولار	50	نعم			
مصر	شركة فريش إلكترويك للأجهزة المنزلية	نعم	نعم				95 مليون دولار	3500	نعم	نعم	نعم	
مصر	شركة ميتال تيوب لتصنيع المقاطع المعدنية	نعم	نعم				5.2 مليون دولار	200	نعم	نعم	نعم	pr@metaltube.biz
مصر	شركة ألكن للملاحات	نعم	نعم				9.3 مليون دولار	981	نعم			
مصر	شركة مصر المنور للبلاستيك والمعادن	نعم	نعم				3500 طن	450	نعم	نعم	نعم	hossam_bahaia@hotmail.com
مصر	Medstar	نعم	نعم					1200	نعم	نعم	نعم	export@medstar-misr.com
فلسطين	شركة منشار الإقنان	نعم					2.16 مليون دولار	9				
فلسطين	شركة ماسة للبلاستيك	نعم					300 طن	15	نعم	نعم	نعم	masah-plastic-co@hotmail.com
فلسطين	شركة التل الأخضر	نعم					1500 طن					mr_shanaa@hotmail.com
فلسطين	Palm Karm.ltd	نعم	نعم				3.65 مليون دولار	73	نعم	نعم	نعم	abarham@hotmail.com
فلسطين	Maslamani Brothers	نعم	نعم					55	نعم	نعم	نعم	jamal@maslamani.net

	نعم	نعم	نعم	200	50 مليون دولار		نعم										بنك اليمن والخليج	اليمن
			نعم	15	1.5 مليون دولار	800 طن	نعم		نعم			نعم					مكتب الحضرمي للخدمات العامة والاستيراد	اليمن
	نعم	نعم	نعم	200							نعم						شفاكو للصناعات الدوائية	اليمن
	نعم	نعم	نعم	200-150	20-30 مليون دولار	2000 طن		نعم	نعم								شركة جمعان للتجارة والاستيراد	اليمن
	نعم			150	3.5 مليون دولار	900 طن			نعم								مصنع صلاح الدين للأدوات المنزلية المعدنية	اليمن
			نعم						نعم								الاتحاد التعاوني الزراعي اليمني	اليمن
	نعم	نعم	نعم	220	100 مليون دولار			نعم	نعم	نعم			نعم	نعم	نعم		دارية للتجارة العامة	اليمن
almatriali100@yahoo.com		نعم	نعم							نعم				نعم	نعم		المطري للتوريد والتوكيلات التجارية	اليمن
	نعم		نعم	24						نعم							ماجك للتجارة الدولية	اليمن
		نعم	نعم	15			نعم										المروج	اليمن
	نعم		نعم	1100						نعم				نعم	نعم		الشركة الحديثة للمنتجات الغذائية	اليمن
			نعم	60				نعم		نعم	نعم			نعم			الشركة العربية للاستثمار والصناعة والتجارة المحدودة	اليمن
			نعم	32	2.25 مليون دولار	900 طن	نعم										جواس للتجارة والتبريد	اليمن
athemar@athemar.com	نعم	نعم		50	0.8 مليون دولار	4000 طن			نعم								شركة الثمار للانتاج النباتي والحيواني المحدودة	اليمن
diary@sab.com.lb		نعم	نعم	82	2 مليون دولار	70 طن			نعم					نعم	نعم		SAB International	لبنان
	نعم	نعم	نعم	52	2 مليون دولار	5000 طن				نعم				نعم	نعم	نعم	شركة أولاد فهد الجسار للتجارة العامة والمقاولات	الكويت
midas@midasfurniture.com	نعم		نعم	1200	50 مليون دولار				نعم					نعم	نعم		Midas Trading International Company	الكويت
ibram@omantel.net.com			نعم	6					نعم								Al Ibram I.I.c	عمان
gm@omanfilter.com	نعم	نعم	نعم	85	3.5 مليون دولار	3 طن			نعم								Oman filters Industry Co. SAOG	عمان
aljabal@omantel.net.com			نعم	26	2.856 مليون دولار	260000 كرتون				نعم							شركة الجبل للتجارة والتبريد ش.م.م	عمان
momtaz@omantel.net.com	نعم		نعم		3.2 مليون دولار	800 طن			نعم					نعم	نعم		الشركة الوطنية المحدودة للشاي ش.م.م	عمان
			نعم	8						نعم							رقم محدد (1)	غير محدد
	<u>45</u>	<u>32</u>	<u>46</u>				<u>4</u>	<u>4</u>	<u>6</u>	<u>37</u>	<u>16</u>	<u>7</u>	<u>7</u>	<u>40</u>	<u>28</u>			

إجمالي عدد الشركات = 60

<u>1</u>	لبنان
<u>3</u>	الإمارات
<u>24</u>	مصر
<u>5</u>	الأردن
<u>1</u>	السعودية
<u>2</u>	الكويت
<u>5</u>	فلسطين
<u>14</u>	اليمن
<u>4</u>	عمان
<u>1</u>	غير معروف

جدول رقم (2) - الإعفاء الجمركي والرسوم المماثلة

إلغاء الرسوم المماثلة		%إعفاء جمركي كامل بنسبة 100			
غير الملتمزم	التزام	غير الملتمزم	التزام	اسم الشركة	البلد
الأردن	نعم	العراق	كلا	شركة الذهب الصافي	الأردن
		سوريا	كلا	شركة سما للصناعات الغذائية	الأردن
الأردن	لا أعلم	الأردن	لا أعلم	شركة البتراء للمواد الغذائية والاستثمار	الأردن
	لا أعلم		لا أعلم	شركة الشمس للألمنيوم	الأردن
	كلا		نعم	شركة حيدر مراد وأولاده للاستثمار	الأردن
	نعم		لا أعلم	كارجيل	الإمارات
جميع دول الشرق الأوسط	كلا		نعم	دوهرل الشرق الأوسط	الإمارات
	لا أعلم		نعم	United Arab Shipping Co	الإمارات
	نعم	المغرب والسودان	كلا	شركة الربيع	السعودية
	نعم		كلا	رويال لوجيستيك	مصر
				الشركة الوطنية لخدمات انقل	مصر
	نعم			شركة مصطفى حافظ المكاوي وشركاه	مصر
	كلا		نعم	المصرية للتنمية والتجارة	مصر
شهادة المساح الدولي / السودان	نعم		كلا	الفيرجرو للأسمدة المختصة	مصر
	كلا		نعم	مجموعة شركات لونا	مصر
				Alexandria Spinning and Weaving Co	مصر
				المكتب الهندسي للإنشاءات والعمارة "انجك"	مصر
لبنان العراق والمغرب	نعم		نعم	البيت الفرنسي للأثاث	مصر
سوريا	كلا		كلا	Hagrpota for Import & Export	مصر
السودان وليبيا	نعم	السودان	نعم	موبيك للصناعات المتكاملة	مصر
	نعم		نعم	شركة الدلتا للحلويات والصناعات الغذائية	مصر
السعودية السودان ليبيا وتونس وبأخذ منها شهادة المنشأ في هيئة الرقابة على الصادرات	نعم		كلا	شركة الحديد والصلب المصرية	مصر
	كلا		نعم	Multi M Group	مصر
	لا أعلم	اليمن	كلا	Helwan Diesel Engines Co	مصر
	كلا		نعم	شركة السويس لمهمات السلامة المهنية	مصر

مصر	المنتزة لدباغة الجلود	كلا		نعم
مصر	الشركة المصرية للغذاء (فرح غروب)	كلا		نعم
مصر	ساندن انتركول مصر لصناعات التبريد	كلا	المغرب السودان والجزائر	لا أعلم
مصر	شركة فريش إلكتروك للأجهزة المنزلية	نعم	السودان، تونس، الجزائر والعراق	كلا
مصر	شركة ميتال تيوب لتصنيع المقاطع المعدنية	لا أعلم		لا أعلم
مصر	شركة ألكن للملاحات			كلا
مصر	شركة مصر المنور للبلاستيك والمعادن	كلا	اليمن	لا أعلم
مصر	Medstar	كلا	السودان والعراق	نعم
فلسطين	شركة منشار الإتقان			
فلسطين	شركة ماسة للبلاستيك	لا أعلم		
فلسطين	شركة التل الأخضر			
فلسطين	Palm Karm.ltd	لا أعلم		لا أعلم
فلسطين	Maslamani Brothers	نعم		نعم
اليمن	بنك اليمن والخليج	لا أعلم		لا أعلم
اليمن	مكتب الحضرمي للخدمات العامة والاستيراد	كلا	دول الخليج العربي	نعم
اليمن	شفاكو للصناعات الدوائية	لا أعلم		كلا
اليمن	شركة جمعان للتجارة والاستيراد	لا أعلم		لا أعلم
اليمن	مصنع صلاح الدين للأدوات المنزلية المعدنية	كلا	السودان	نعم
اليمن	الاتحاد التعاوني الزراعي اليمني			نعم
اليمن	دارية للتجارة العامة	كلا		نعم
اليمن	المطري للتوريد والتوكيلات التجارية	كلا	السعودية والإمارات	لا أعلم
اليمن	ماجك للتجارة الدولية	كلا		لا أعلم
اليمن	المروج	كلا	اليمن	نعم
اليمن	الشركة الحديثة للمنتجات الغذائية	كلا	ليبيا وموريتانيا	نعم
اليمن	الشركة العربية للاستثمار والصناعة والتجارة المحدودة	لا أعلم		
اليمن	جواس للتجارة والتبريد	كلا		لا أعلم

اليمن	شركة الثمار للانتاج النباتي والحيواني المحدودة	نعم	كلا	
لبنان	SAB International	كلا	جميع الدول العربية	نعم
الكويت	شركة أولاد فهد الجسار للتجارة العامة والمقاولات	لا أعلم	السعودية والأمارات	لا أعلم
الكويت	Midas Trading International Company			
عمان	Al Ibram I.I.c	لا أعلم		لا أعلم
عمان	Oman filters Industry Co. SAOG	كلا	المغرب، السودان، اليمن والعراق	كلا
عمان	شركة الجبل للتجارة والتبريد ش.م.م	كلا	الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان	كلا
عمان	الشركة الوطنية المحدودة للشاي ش.م.م	نعم		كلا
غير محدد	رقم (1)	نعم		نعم
	نعم	15		18
	لا	19	53%	10
	لا أعلم	12		12
			28%	

*توضيح: امتيازات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى محصورة بأعضائها

جدول رقم (3 - أ) - القيود غير الجمركية

البلد	اسم الشركة	السيطرة على الأسعار		القيود المالية		قيود التراخيص		مراقبة الكميات
الأردن	شركة الذهب الصافي	لا أعلم	نعم	نعم	كلا			
الأردن	شركة سما للصناعات الغذائية	كلا	نعم	نعم	نعم		لا أعلم	
الأردن	شركة البتراء للمواد الغذائية والاستثمار	نعم	نعم	نعم	لا أعلم	نأخذ التراخيص ولكنها مكلفة وتأخذ مدى ووقت كبير	نعم	
الأردن	شركة الشماس للألمونيوم	لا أعلم	نعم	نعم	كلا		كلا	
الأردن	شركة حيدر مراد وأولاده للإستثمار	لا أعلم	كلا	كلا	كلا		لا أعلم	
الإمارات	كارجيل	نعم	نعم	نعم	نعم			
الإمارات	دوهلر الشرق الأوسط	كلا	نعم	نعم	نعم			
الإمارات	United Arab Shipping Co	كلا	كلا	كلا	نعم		كلا	
السعودية	شركة الربيع	كلا	كلا	كلا	نعم	المغرب يطلب رخصة استيراد وطباعة اسم المستورد على المنتج	كلا	
مصر	روبال لوجيستيك	نعم	كلا	كلا	نعم			
مصر	الشركة الوطنية لخدمات انقل	نعم	كلا	كلا				
مصر	شركة مصطفى حافظ المكاوي وشركاه	نعم	نعم	نعم	كلا			
مصر	المصرية للتنمية والتجارة	كلا	كلا	كلا	كلا		كلا	
مصر	الفيرجرو للأسمدة المختصة	نعم	كلا	كلا	كلا		كلا	
مصر	مجموعة شركات لونا	كلا	نعم	نعم	نعم	عند تحويل مبالغ من العراق الى مصر	كلا	
مصر	Alexandria Spinning and Weaving Company							
مصر	المكتب الهندسي للإنشاءات والعمارة "انجاك"							
مصر	البيت الفرنسي للأثاث	كلا	نعم	نعم	كلا	رسوم التحويل للعملات	كلا	
مصر	Hagrpotra for Import & Export	كلا	نعم	نعم	لا أعلم	صعوبة تحويل الاموال من الدول العربية	نعم	منع استيراد بعض أصناف الأسمدة مثل سماد السوبر فوسفات في سوريا على سبيل المثال

مصر	موبیکا للصناعات المتكاملة	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا
مصر	شركة الدلتا للحلويات والصناعات الغذائية	نعم	العراق، اليمن والأردن	نعم	السودان، سوريا والأردن	كلا	كلا
مصر	شركة الحديد والصلب المصرية	كلا	كلا	كلا	يفتح الاعتماد ويعزز على حسابه والغالبية في أمريكا	كلا	بعد التصدير نقدم المستندات المتاحة لتصرف قيمة رسوم دعم الصادرات
مصر	Multi M Group	كلا	كلا	كلا	كلا	لا أعلم	لا أعلم
مصر	Helwan Diesel Engines Co	كلا	كلا	كلا	نعم		
مصر	شركة السويس لمهمات السلامة المهنية	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا
مصر	المنتزة لدباغة الجلود	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
مصر	الشركة المصرية للغذاء (فرح غروب)	نعم	فرض سعر محدد لدخول المنتجات	نعم	عدم توفير العملة اللازمة للاستيراد	نعم	يتم تطبيق بعض الاتفاقيات والاعفاءات
مصر	ساندن انتركول مصر لصناعات التبريد	لا أعلم	لا أعلم	لا أعلم	لا أعلم	لا أعلم	لا أعلم
مصر	شركة فريش إلكتروك للأجهزة المنزلية	نعم	ما عدا دولة السودان	نعم	سوريا والسودان	كلا	كلا
مصر	شركة ميتال تيوب لتصنيع المقاطع المعدنية	لا أعلم	نعم	نعم	نعم		
مصر	شركة ألكن للملاحات	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا
مصر	شركة مصر المنور للبلاستيك والمعادن	لا أعلم	لا أعلم	لا أعلم	لا أعلم	لا أعلم	لا أعلم
مصر	Medstar	كلا	كلا	نعم	السودان تشتترط مبالغ محددة لا تتعدى 400 دولار يوميا	كلا	كلا
فلسطين	شركة منشار الإتقان						
فلسطين	شركة ماسة للبلاستيك						
فلسطين	شركة التل الأخضر						
فلسطين	Palm Karm.ltd	كلا	لا أعلم	لا أعلم	لا أعلم	لا أعلم	لا أعلم
فلسطين	Maslamani Brothers	نعم				نعم	نعم
اليمن	بنك اليمن والخليج	نعم	من خلال عملاتنا في التجارة فأنا نلمس التقيد بالأسعار المتفق عليها مع الشركة المصدرة أو المورد التي يتعامل معها العملاء	نعم	كلا	نعم	الجمارك السعودية تفرض قيودا على الزراعات المصدرة برا

اليمن	مكتب الحضرمي للخدمات العامة والاستيراد	لا أعلم	لا يوجد أي اشتراطات على الأسعار من قبل الدول بل بالتفاهم مع التجار مباشرة	كلا	لا يوجد	نعم	الحدود اليمنية	نعم	قيود على السلع الزراعية
اليمن	شفاكو للصناعات الدوائية	نعم	يجب العمل على تسعيرة محددة						
اليمن	شركة جمعان للتجارة والاستيراد	كلا		لا أعلم			كلا		لا أعلم
اليمن	مصنع صلاح الدين للأدوات المنزلية المعدنية	نعم	السودان تعمل بحسب تسعيرة حددتها وليس بموجب فواتير صادرة	نعم			كلا		لا أعلم
اليمن	الاتحاد التعاوني الزراعي اليمني	كلا		نعم	المبالغة في الرسوم		كلا		أثناء تصدير المنتجات الزراعية أثناء الوفرة
اليمن	دارية للتجارة العامة	كلا		نعم	المبالغة في الرسوم		لا أعلم		كلا
اليمن	المطري للتوريد والتوكيلات التجارية	كلا		نعم			لا أعلم		لا أعلم
اليمن	ماجك للتجارة الدولية	كلا		نعم					
اليمن	المروج	نعم	بحسب السلع المستوردة	نعم			نعم		كلا
اليمن	الشركة الحديثة للمنتجات الغذائية			نعم	رسوم مصادقة الشهادات في السفارات		كلا		كلا
اليمن	الشركة العربية للاستثمار والصناعة والتجارة المحدودة	نعم	تصدر الشركة انتاجها بالسوق المحلي بأسعار مناسبة للمنافسة	كلا			كلا		نعم
اليمن	جواس للتجارة والتبريد	لا أعلم		نعم			كلا		نعم
اليمن	شركة الثمار للانتاج النباتي والحيواني المحدودة	كلا		كلا			كلا		كلا
لبنان	SAB International	لا أعلم		كلا			لا أعلم		كلا
الكويت	شركة أولاد فهد الجسار للتجارة العامة والمقاولات	كلا		نعم	رسوم البنوك		نعم		نعم
الكويت	Midas Trading International Company								
عمان	Al Ibram I.I.c	لا أعلم		كلا					كلا
عمان	Oman filters Industry Co. SAOG	نعم	الإمارات العربية المتحدة	نعم	ليبيا		كلا		نعم
عمان	شركة الجبل للتجارة والتبريد ش.م.م	لا أعلم		كلا			كلا		نعم
عمان	الشركة الوطنية المحدودة للشاي ش.م.م	كلا		كلا			كلا		كلا
غير محدد	(رقم 1)			نعم					

	<u>7</u>		<u>14</u>		<u>23</u>		<u>15</u>	<u>نعم</u>
<u>50.0%</u>	<u>17</u>	<u>50.0%</u>	<u>21</u>	<u>35.7%</u>	<u>15</u>	<u>48.8%</u>	<u>21</u>	<u>كلا</u>
	<u>10</u>		<u>7</u>		<u>4</u>		<u>7</u>	<u>لا اعلم</u>

جدول رقم (3 - ب) - تابع القيود غير الجمركية

البلد	اسم الشركة	الاحتكار	القيود الفنية	طول مدة العبور بسبب الإجراءات الجمركية
الأردن	شركة الذهب الصافي	نعم	نعم	نعم الحدود العراقية
الأردن	شركة سما للصناعات الغذائية	نعم	نعم	نعم قطر
الأردن	شركة البتراء للمواد الغذائية والاستثمار	نعم	نعم	نعم
الأردن	شركة الشماس للألمنيوم	كلا	لا أعلم	نعم
الأردن	شركة حيدر مراد وأولاده للاستثمار	كلا	كلا	كلا
الامارات	كارجيل		نعم	نعم كثيرا ما تدفع رسوم وإجراءات نتيجة التأخير في وصول البضائع
الامارات	دوهرل الشرق الأوسط	كلا	نعم	نعم تكرار الاجراءات عند كل منفذ جمركي
الامارات	United Arab Shipping Co	كلا	نعم	كلا
السعودية	شركة الربيع	كلا		كلا لا توجد مواصفة موحدة للدول العربية
مصر	رويال لوجيستيك	كلا		نعم
مصر	الشركة الوطنية لخدمات نقل		كلا	
مصر	شركة مصطفى حافظ المكاوي وشركاه	نعم	نعم	نعم
مصر	المصرية للتنمية والتجارة	كلا	كلا	كلا
مصر	الفيرجرو للأسمدة المختصة	كلا	نعم	كلا شهادة المساح الدولي/ السودان
مصر	مجموعة شركات لونا	كلا	نعم	نعم جمرک العقبة الأردن - مصر
مصر	Alexandria Spinning and Weaving Company			
مصر	المكتب الهندسي للإنشاءات والعمارة "انجاك"			
مصر	البيت الفرنسي للأثاث	كلا	كلا	كلا

بسبب طلب أصول المستندات وليس الصور واجراءات التحاليل وخلافه	نعم	فيود وتأخر في معامل التحاليل للبضائع المصرية	نعم		كلا	Hagrpotra for Import & Export	مصر
	كلا		كلا		لا أعلم	موبیکا للصناعات المتكاملة	مصر
	كلا		كلا		كلا	شركة الدلتا للحلويات والصناعات الغذائية	مصر
	لا أعلم		كلا		كلا	شركة الحديد والصلب المصرية	مصر
في الشحن البحري للكويت يتم تفقيش وتنزيل جميع البضائع من المستوعبات مما يسبب أضراراً جسيمة للبضائع لأن المسؤولين عن اعادة التعبئة عمالة غير مدربة ولا تهتم بالبضائع	نعم		كلا		كلا	Multi M Group	مصر
	كلا		كلا			Helwan Diesel Engines Co	مصر
	كلا		كلا		كلا	شركة السويس لمهمات السلامة المهنية	مصر
	نعم		نعم		نعم	المنتزة لدباغة الجلود	مصر
	كلا		كلا		كلا	الشركة المصرية للغذاء (فرح غروب)	مصر
	لا أعلم		لا أعلم		لا أعلم	ساندن انتركول مصر لصناعات التبريد	مصر
طلب شهادات معينة من بعض الدول والتي تسبب عائقاً في تصدير المنتجات مثل شهادة "البيرو فيرتلز" المطلوبة من دولة اليمن ودول أخرى	نعم		كلا		كلا	شركة فريش إلكتروك للأجهزة المنزلية	مصر
	لا أعلم		كلا		نعم	شركة ميتال تيوب لتصنيع المقاطع المعدنية	مصر
	كلا		كلا		كلا	شركة ألكن للملاحة	مصر
	كلا	المملكة العربية السعودية واليمن	نعم		لا أعلم	شركة مصر المنور للبلستيك والمعادن	مصر
	كلا		كلا		كلا	Medstar	مصر
	نعم					شركة منشار الإلتقان	فلسطين
						شركة ماسة للبلستيك	فلسطين
						شركة التل الأخضر	فلسطين

فلسطين	Palm Karm.ltd	لا أعلم	لا أعلم	نعم	عدم اعتماد المواصفة الفلسطينية كمواصفة للدولة المصدر اليها	لا أعلم
فلسطين	Maslamani Brothers					
اليمن	بنك اليمن والخليج	كلا	كلا	نعم	معاينة وتقريغ البضائع على الحدود السعودية المحملة بالفواكه والخضار وما يؤدي الى تلفها أحيانا	نعم
اليمن	مكتب الحضرمي للخدمات العامة والاستيراد	كلا	كلا	نعم	زادت الارتباطات بالمواصفات والمقاييس وتقييد حركة السلع	نعم
اليمن	شفاكو للصناعات الدوائية					
اليمن	شركة جمعان للتجارة والاستيراد	لا أعلم	لا أعلم	نعم		نعم
اليمن	مصنع صلاح الدين للأدوات المنزلية المعدنية	لا أعلم	لا أعلم	لا أعلم		نعم
اليمن	الاتحاد التعاوني الزراعي اليمني	كلا	كلا	كلا		نعم
اليمن	دارية للتجارة العامة	كلا	كلا	نعم	المبالغة في المواصفات وشروط اعتماد شهادة المنشأ العربية	نعم
اليمن	المطري للتوريد والتوكيلات التجارية	لا أعلم	لا أعلم	نعم	إضافة شروط مفاجئة عند وصول السلع الى المنافذ	نعم
اليمن	ماجك للتجارة الدولية					
اليمن	المروج	كلا	كلا	نعم	الشحن الجوي	نعم
اليمن	الشركة الحديثة للمنتجات الغذائية	كلا	كلا	نعم		معاينة البضائع
اليمن	الشركة العربية للاستثمار والصناعة والتجارة المحدودة	لا أعلم	لا أعلم	نعم	تقوم الشركة بالتصنيع وفقا للمتطلبات والمعايير الدولية	لا أعلم
اليمن	جواس للتجارة والتبريد	كلا	كلا	نعم		نعم
اليمن	شركة الثمار للنتاج النباتي والحيواني المحدودة	كلا	كلا	كلا		لا أعلم
لبنان	SAB International	كلا	كلا	نعم		نعم
الكويت	شركة أولاد فهد الجسار للتجارة العامة والمقاولات	كلا	كلا	نعم		نعم

						Midas Trading International Company	الكويت
	كلا		كلا		كلا	Al Ibram I.L.c	عمان
المملكة العربية السعودية	نعم		كلا	مصر والمغرب	نعم	Oman filters Industry Co. SAOG	عمان
المملكة العربية السعودية	نعم		كلا	محصور على بعض الجهات	نعم	شركة الجبل للتجارة والتبريد ش.م.م	عمان
المملكة العربية السعودية	نعم	المملكة العربية السعودية	نعم		كلا	الشركة الوطنية المحدودة للشاي ش.م.م	عمان
	نعم		كلا			رقم (1)	غير محدد
	<u>30</u>		<u>25</u>		<u>8</u>	<u>نعم</u>	
<u>29.4%</u>	<u>15</u>	<u>42.9%</u>	<u>21</u>	<u>66.0%</u>	<u>31</u>	<u>كلا</u>	
	<u>6</u>		<u>3</u>		<u>8</u>	<u>لا أعلم</u>	

جدول رقم (4) - تكاليف النقل وتأشيرات السفر

صعوبة تأشيرات السفر		ارتفاع تكاليف النقل						اسم الشركة	البلد
		البلد المستورد منه	البلد المصدر إليه	بلد العبور		بلد المنشأ			
	نعم		نعم	كلا	ارتفاع أسعار النفط	نعم	كلا	الأردن	شركة الذهب الصافي
	كلا		لا أعلم	نعم		لا أعلم	نعم	الأردن	شركة سما للصناعات الغذائية
	كلا		نعم	نعم	تدفع ضرائب إضافية	نعم	البعد الجغرافي	الأردن	شركة البتراء للمواد الغذائية والاستثمار
	نعم		نعم	لا أعلم		كلا	نعم	الأردن	شركة الشمس للألمنيوم
بعض دول الخليج العربي	نعم	ارتفاع أسعار النفط	نعم	ارتفاع أسعار النفط	نعم	ارتفاع أسعار النفط	نعم	الأردن	شركة حيدر مراد وأولاده للاستثمار
المملكة العربية السعودية	نعم			رسوم التأمين ترفع السعر	نعم	أسعار النفط	نعم	الامارات	كارجيل
	كلا				نعم	كلفة البنزين	نعم	الامارات	دوهرل الشرق الأوسط
	كلا		كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	الامارات	United Arab Shipping Co
	كلا			أسعار الوقود	نعم	رسوم العبور تصل الى 1200 ريال في بعض الدول	نعم	السعودية	شركة الربيع
	نعم						نعم	مصر	رويال لوجيستيك
	نعم						لا أعلم	مصر	الشركة الوطنية لخدمات النقل
	نعم						نعم	مصر	شركة مصطفى حافظ المكاوي وشركاه
المملكة العربية السعودية	نعم		كلا	لا أعلم	لا أعلم	لا أعلم	لا أعلم	مصر	المصرية للتنمية والتجارة
	كلا		كلا	ارتفاع أسعار وسائل النقل داخل الدول العربية الأفريقية وطلب شهادات المسح الدولي	نعم	النقل داخل الدول العربية الأفريقية مرتفع	كلا	مصر	الفيرجرو للأسمدة المختصة
	كلا	قلة سيارات الشحن	نعم	قلة سيارات الشحن	نعم	كلا	كلا	مصر	مجموعة شركات لونا
								مصر	Alexandria Spinning and Weaving Company
			لا أعلم		لا أعلم	لا أعلم	لا أعلم	مصر	المكتب الهندسي للإنشاءات والعمارة "انجك"
	كلا				كلا	كلا	كلا	مصر	البيت الفرنسي للأثاث
	كلا		كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	مصر	Hagrpta for Import & Export
المملكة العربية السعودية	نعم		كلا	كلا	كلا	لا أعلم	لا أعلم	مصر	موبيك للصناعات المتكاملة
	كلا		لا أعلم	رسوم الشحن	نعم	ارتفاع قيمة النقل الداخلي	نعم	مصر	شركة الدلتا للحلويات والصناعات الغذائية
	نعم		لا أعلم		لا أعلم	لا أعلم	نعم	مصر	شركة الحديد والصلب المصرية
	نعم		كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	مصر	Multi M Group
طول الوقت اللازم لاستخراج التأشيرة وقيود للاستخراج	نعم		لا أعلم		لا أعلم	لا أعلم	كلا	مصر	Helwan Diesel Engines Co

مصر	شركة السويس لمهمات السلامة المهنية	نعم	النقل البحري مبالغ فيه	كلا	نعم	كلا	المملكة العربية السعودية والجزائر	نعم
مصر	المنتزة لدباغة الجلود	نعم		نعم	نعم	نعم	المملكة العربية السعودية	نعم
مصر	الشركة المصرية للغذاء (فرح غروب)	نعم	ارتفاع أسعار الوقود وفرض الضرائب على السائقين وسيارات النقل	كلا	كلا	كلا		كلا
مصر	ساندن انتركول مصر لصناعات التبريد	كلا		لا أعلم	لا أعلم	لا أعلم		نعم
مصر	شركة فريش الكتريك للأجهزة المنزلية							
مصر	شركة ميتال تيوب لتصنيع المقاطع المعدنية	نعم		نعم	نعم	نعم		كلا
مصر	شركة ألكن للملاحات	كلا		كلا	كلا	كلا		كلا
مصر	شركة مصر المنور للبلستيك والمعادن	نعم		نعم	نعم	نعم	ليبيا	نعم
مصر	Medstar	لا أعلم		كلا	كلا	كلا		كلا
فلسطين	شركة منشار الإيقان							
فلسطين	شركة ماسة للبلستيك							نعم
فلسطين	شركة التل الأخضر							
فلسطين	Palm Karm.ltd	نعم		لا أعلم	نعم	لا أعلم		نعم
فلسطين	Maslamani Brothers	نعم	أسعار البترول وأسعار الشحن	نعم	نعم	نعم	أسعار البترول وأسعار الشحن	نعم
اليمن	بنك اليمن والخليج	نعم		نعم	نعم	نعم	ارتفاع أسعار وسائل النقل البري مقارنة بالبحري	نعم
اليمن	مكتب الحضرمي للخدمات العامة والاستيراد	نعم	عدم وجود شركات نقل منافسة	نعم	نعم	نعم	عدم وجود شركات نقل منافسة	كلا
اليمن	شفاكو للصناعات الدوائية	كلا		كلا	كلا	كلا	أجور النقل	كلا
اليمن	شركة جمعان للتجارة والاستيراد	نعم		لا أعلم	لا أعلم	لا أعلم		كلا
اليمن	مصنع صلاح الدين للأدوات المنزلية المعدنية							نعم
اليمن	الاتحاد التعاوني الزراعي اليمني	نعم	ارتفاع كلفة النقل والوقود	نعم	نعم	نعم	ارتفاع الرسوم وسعر صرف العملات	نعم
اليمن	دارية للتجارة العامة	لا أعلم		نعم	نعم	نعم	أجور النقل	نعم
اليمن	المطري للتوريد والتوكيلات التجارية	نعم	عدم وجود وسائل نقل رخيصة ومنظمة	نعم	نعم	نعم		نعم
اليمن	ماجك للتجارة الدولية	نعم						نعم
اليمن	المروج	كلا		كلا	كلا	كلا	كلا	كلا
اليمن	الشركة الحديثة للمنتجات الغذائية	نعم						نعم
اليمن	الشركة العربية للاستثمار والصناعة والتجارة المحدودة	كلا		لا أعلم	لا أعلم	لا أعلم		نعم

	نعم		لا أعلم		نعم		لا أعلم		كلا	جواس للتجارة والتبريد	اليمن
	كلا							الهاجس الأمني	نعم	شركة الثمار للانتاج النباتي والحيواني المحدودة	اليمن
	كلا		كلا		كلا		كلا		نعم	SAB International	لبنان
	كلا		كلا		كلا		كلا		كلا	شركة أولاد فهد الجسار للتجارة العامة والمقاولات	الكويت
المملكة العربية السعودية وقطر	نعم									Midas Trading International Company	الكويت
	كلا		نعم		نعم		نعم		نعم	Al Ibram l.l.c	عمان
	كلا				كلا				كلا	Oman filters Industry Co. SAOG	عمان
	نعم	احتكار وسطاء الشحن	نعم	احتكار وسطاء الشحن	نعم	إضافة التعرفة على المعاملات	نعم	احتكار وسطاء الشحن	نعم	شركة الجبل للتجارة والتبريد ش.م.م	عمان
	كلا	ارتفاع تكاليف الأنشطة المرتبطة بالنقل	نعم	ارتفاع تكاليف الأنشطة المرتبطة بالنقل	نعم	ارتفاع تكاليف الأنشطة المرتبطة بالنقل	نعم	ارتفاع سعر النفط العالمي	نعم	الشركة الوطنية المحدودة للشاي ش.م.م	عمان
	كلا								نعم	رقم (1)	غير محدد
	<u>81%</u>	<u>29</u>	<u>50%</u>	<u>18</u>	<u>69%</u>	<u>25</u>	<u>56%</u>	<u>20</u>	<u>83%</u>	<u>30</u>	<u>نعم</u>
		<u>25</u>		<u>13</u>		<u>13</u>		<u>13</u>		<u>16</u>	<u>كلا</u>
		<u>0</u>		<u>8</u>		<u>9</u>		<u>11</u>		<u>5</u>	<u>لا أعلم</u>

جدول رقم (5) - المقترحات

البلد	اسم الشركة	المقترحات
الأردن	شركة الذهب الصافي	
الأردن	شركة سما للصناعات الغذائية	توحيد المواصفات والمقاييس المطلوبة لكل صنف بين الدول العربية
الأردن	شركة البتراء للمواد الغذائية والاستثمار	التخفيف من تكلفة وأجور النقل والتواصل المستمر
الأردن	شركة الشمس للألمنيوم	
الأردن	شركة حيدر مراد وأولاده للاستثمار	تشجيع البضائع العربية وتنظيم عمليات الترويج والمعارض المشتركة. تطوير وتنويع الصناعات العربية واستخدام تكنولوجيا حديثة. تحسين وتنويع شبكات النقل بين الدول العربية. توفير دليل تطبيقي حول التشريع الجمركي في البلدان المشتركة.
الإمارات	كارجيل	
الإمارات	دوهرل الشرق الأوسط	
الإمارات	United Arab Shipping Co	
السعودية	شركة الربيع	إيجاد مواصفات قياسية موحدة للسلع في الدول العربية.
مصر	رويال لوجيستيك	تسهيل تأشيرات الدخول وإلغاء نظام الكفيل
مصر	الشركة الوطنية لخدمات انقل	الاتباع ما يتم بين دول الاتحاد الأوروبي في تنقل الأفراد والبضائع والمعدات
مصر	شركة مصطفى حافظ المكاوي وشركاه	فتح الحدود وإلغاء الجمارك
مصر	المصرية للتنمية والتجارة	
مصر	الفيروجو للأسمدة المختصة	إلغاء الرسوم الجمركية للنقل في كل من السودان وليبيا أسوة بجميع الدول العربية
مصر	مجموعة شركات لونا	إلغاء كافة القيود بين الدول العربية
مصر	Alexandria Spinning and Weaving Company	
مصر	المكتب الهندسي للإنشاءات والعمارة "انجك"	
مصر	البيت الفرنسي للأثاث	
مصر	Hagrpta for Import & Export	توحيد التعرفة الجمركية بين الدول والسماح بتداول البضائع العربية دون قيود
مصر	موبيك للصناعات المتكاملة	
مصر	شركة الدلتا للحلويات والصناعات الغذائية	
مصر	شركة الحديد والصلب المصرية	إلغاء الرسوم الجمركية لتسهيل نقل البضائع دون قيود
مصر	Multi M Group	
مصر	Helwan Diesel Engines Co	حرية التنقل وتفعيل التبادل التجاري بين البلاد ودعم العمل المشترك بين الدول العربية واستثمار الامكانيات والتكنولوجيا وحصر الطاقات والخبرات للاستفادة بها
مصر	شركة السويس لمهمات السلامة المهنية	إلغاء الرسوم الجمركية وتسهيل تأشيرات الدخول
مصر	المننزة لدباغة الجلود	توحيد التعرفة الجمركية بين الدول والسماح بتداول البضائع العربية دون قيود
مصر	الشركة المصرية للغذاء (فرح غروب)	إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول العربية لتسهيل دخول المنتجات وعدم السماح بمنع استيراد أي منتج عربي
مصر	ساندن انتركول مصر لصناعات التبريد	بذل جهود أكثر لتفعيل الاتفاقيات والالتزام بها وبالجداول الزمنية لتطبيقها ووجود آلية لفرض عقوبات على الدول الغير ملتزمة
مصر	شركة فريش إلكترويك للأجهزة المنزلية	
مصر	شركة ميتال تيوب لتصنيع المقاطع المعدنية	
مصر	شركة الكن للملاحات	
مصر	شركة مصر المنور للبلاستيك والمعادن	
مصر	Medstar	اتخاذ قرار إلزامي يقضي بتفعيل إتفاقية التجارة الحرة
فلسطين	شركة منشار الإيقان	
فلسطين	شركة ماسة للبلاستيك	
فلسطين	شركة التل الأخضر	
فلسطين	Palm Karm.ltd	
فلسطين	Maslamani Brothers	يكون هناك قوانين موحدة لكافة المجالات
اليمن	بنك اليمن والخليج	تسهيل اجراءات الدخول والخروج من بلد عربي لآخر
اليمن	مكتب الحضرمي للخدمات العامة والاستيراد	الصدق في التعامل والتنفيذ
اليمن	شفاكو للصناعات الدوائية	
اليمن	شركة جمعان للتجارة والاستيراد	تواجد آلية موحدة
اليمن	مصنع صلاح الدين للأدوات المنزلية المعدنية	الاستمرار في تطبيق وتنفيذ ما وصلنا اليه وما يتفق عليه يكفي في هذه المرحلة
اليمن	الاتحاد التعاوني الزراعي اليمني	إلغاء تأشيرات الدخول والرسوم الجمركية وأي تكاليف أخرى
اليمن	دارية للتجارة العامة	إلغاء تأشيرة دخول رجال الأعمال، تسهيل حركة المرور والأسراع في عملية التخليص الجمركي وتخفيف أجور النقل وإقامة المعارض التجارية المشتركة والاهتمام بالجودة
اليمن	المطري للتوريد والتوكيلات التجارية	تطبيق الاتفاقيات المتفق عليها بين الدول العربية
اليمن	ماجك للتجارة الدولية	إلغاء القيمة الجمركية وتطبيق التجارة العربية البينية بنسبة 100%.
اليمن	المروج	تطبيق الاتفاقيات المتفق عليها بين الدول العربية
اليمن	الشركة الحديثة للمنتجات الغذائية	
اليمن	الشركة العربية للاستثمار والصناعة والتجارة المحدودة	
اليمن	جواس للتجارة والتبريد	
اليمن	شركة الثمار للنتاج النباتي والحيواني المحدودة	تسهيل الاجراءات المتخذة في المنافذ الحدودية وكذلك تسهيل الحصول على تأشيرات السفر

العامل على إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول العربية وإلغاء نظام الكفيل	SAB International	لبنان
التدرج في تطبيق التجارة الحرة بدءاً بسلعة واحدة بين الدول العربية	شركة أولاد فهد الجسار للتجارة العامة والمقاولات	الكويت
معالجة مشكلة عدم التزام عدد من الدول العربية بالاتفاقيات ومن هذه الدول سوريا، لبنان والإمارات	Midas Trading International Company	الكويت
	Al Ibram I.I.c	عمان
السماح بعمل شهادات المنشأ الخاصة بالتجارة العربية البيئية للبضائع الجاهزة ذات المنشأ العربي من المنطقة الحرة الى دولة عربية أخرى	Oman filters Industry Co. SAOG	عمان
الإعفاء الكلي من الرسوم وتحديد تكلفة الشحن وتحديد تكلفة مكاتب تخليص المعاملات في المنافذ الحدودية	شركة الجبل للتجارة والتبريد ش.م.م	عمان
زيادة الوعي والثقة في المنتجات العربية وعدم احتكار المنتجات	الشركة الوطنية المحدودة للشاي ش.م.م	عمان
	رقم (1)	غير محدد

جدول رقم (6)
حصيلة نتائج الاستبيان

إلغاء الرسوم المماثلة		إعفاء جمركي كامل			بيانات الشركة												العدد	البلد
غير الملتمزم	التزام	غير الملتمزم	التزام		وسيلة النقل			قطاع النشاط التجاري					نوع التجارة					
					بحر	جو	بر	خدمات مال	خدمات نقل	زراعة	صناعة	مواد خام	خدمات نقل	إعادة تصدير	تصدير	استيراد		
	<u>18</u>		<u>15</u>	نعم														
<u>28%</u>	<u>10</u>	<u>53%</u>	<u>19</u>	لا	<u>44</u>	<u>31</u>	<u>45</u>	<u>4</u>	<u>4</u>	<u>6</u>	<u>37</u>	<u>16</u>	<u>7</u>	<u>7</u>	<u>40</u>	<u>28</u>		
	<u>12</u>		<u>12</u>	لا اعلم														

إجمالي عدد الشركات = 60	
<u>24</u>	مصر
<u>14</u>	اليمن
<u>5</u>	الأردن
<u>5</u>	فلسطين
<u>4</u>	عمان
<u>3</u>	الإمارات
<u>2</u>	الكويت
<u>1</u>	لبنان
<u>1</u>	السعودية
<u>1</u>	غير معروف

تابع - حصيلة نتائج لاستبيان

القيود غير الجمركية

طول مدة العبور		القيود الفنية		الاحتكار		مراقبة الكميات		قيود التراخيص		القيود المالية		السيطرة على الأسعار		
	<u>30</u>		<u>25</u>		<u>8</u>		<u>7</u>		<u>14</u>		<u>23</u>		<u>15</u>	<u>نعم</u>
<u>29.4%</u>	<u>15</u>	<u>42.9%</u>	<u>21</u>	<u>66.0%</u>	<u>31</u>	<u>50.0%</u>	<u>17</u>	<u>50.0%</u>	<u>21</u>	<u>35.7%</u>	<u>15</u>	<u>48.8%</u>	<u>21</u>	<u>كلا</u>
	<u>6</u>		<u>3</u>		<u>8</u>		<u>10</u>		<u>7</u>		<u>4</u>		<u>7</u>	<u>لا أعلم</u>

تابع - حصيلة نتائج الاستبيان

صعوبة تأشيرات السفر		ارتفاع تكاليف النقل								
		البلد المستورد منه		البلد المصدر إليه		بلد العبور		بلد المنشأ		
<u>81%</u>	<u>29</u>	<u>50%</u>	<u>18</u>	<u>69%</u>	<u>25</u>	<u>56%</u>	<u>20</u>	<u>83%</u>	<u>30</u>	<u>نعم</u>
	<u>25</u>		<u>13</u>		<u>13</u>		<u>13</u>		<u>16</u>	<u>كلا</u>
	<u>0</u>		<u>8</u>		<u>9</u>		<u>11</u>		<u>5</u>	<u>لا أعلم</u>